تأثير التحولات السياسية في العراق على تطور النظام الصحفي والاعلامي للفترة 2003-2022

اشراف ا.د. نرمين نبيل عبد العزيز الازرق**

أ. محمد احمد محمد†‡*

الملخص:

توصلت هذه الدراسة الى ان العراق قد شهد في هذه الفترة خمسة تحولات سياسية مهمة اثرت في تطور النظام الصحفي والاعلامي حيث تمثل التحول الاول في اسقاط النظام السياسي العراقي قبل 2003 بقوة السلاح من قبل دولتي الاحتلال امريكا وبريطانيا ومن ثم اختراق نظامه السياسي الجديد من قبل دولتي الاحتلال (امريكا, بريطانيا) والدول الاقليمية وعلى راسها ايران, وشهد النظام الاعلامي خلال هذا التحول فوضى اعلامية عارمة. اما التحول السياسي الثاني والثالث فقد تمثلا في تأسيس مجلس الحكم من قبل دولتي الاحتلال (امريكا, بريطانيا) واصدار قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية 2004 وما نتج عنهما من حكومة انتقالية ومؤقتة, وتميز النظام الصحفي والاعلامي في هذه المدة القصيرة بتأثره شبه الكامل بمبدأ الفوضى الذي احدثه التحول السياسي الاول. اما التحول السياسي الرابع فقد تمثل بالسلطات العراقية المنبثقة عن دستور 2005 الدائم, حيث فرض هذا التحول السياسي رغبة حكومية جامحة في فرض هيمنتها على النظام الصحفي والاعلامي في العراق وخاصة الرسمي منه. اما التحول السياسي الخامس والاخير فقد تمثل بالحراك الشعبي والجماهيري الذي ابتداء في شباط 2011 واستمر لغاية الان وما احدثة من تأثير مباشر على النظام الصحفي والاعلامي وخاصة عبر تفعيلة لوسائل الاعلام الجديد الذي من خلاله استطاع ذلك الحراك تفعيل الراي العام المحلي والدولي من اجل فرض تغير سياسي على القوى الحزبية والطائفية والعرقية النافذة في النظام السياسي العراقي بعد 2003, وخاصة في احتجاجات تشرين 2019.

* الاستاذ بقسم الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة

** باحث دكتوراه بقسم الصحافة كلية الاعلام جامعة القاهرة

The impact of political transformations in Iraq on the development of the press and media system for the period 2003-2022

Abstract

This study concluded that Iraq witnessed during this period five important political transformations that affected the development of the press and media system. The first shift represented the overthrow of the Iraqi political system before 2003 by force of arms by the occupying states, America and Britain, and then the penetration of its new political system by the two occupying states. (America, Britain) and regional countries, led by Iran, and the media system witnessed during this transformation a complete media chaos. As for the second and third political transformation, they were represented in the establishment of the Governing Council by the two occupying powers (USA and Britain) and the issuance of the Law of Administration for the Iraqi State for the Transitional Period 2004 and the resulting transitional and interim government, and the press and media system was distinguished in this short period by its almost complete influence on the principle of The chaos caused by the first political transition. As for the fourth political transformation, it was represented by the Iraqi authorities emanating from the permanent constitution of 2005, as this political transformation imposed an unbridled governmental desire to impose its hegemony on the press and media system in Iraq, especially the official one. As for the fifth and final political transformation, it was represented by the popular and mass movement that started in February 2011 and has continued until now, and its direct impact on the press and media system, especially through its activation of the new media, through which this movement was able to activate local and international public opinion in order to impose political change on the The partisan, sectarian and ethnic forces in force in the Iraqi political system after 2003, especially in the October 2019 protests.

المقدمة:

شهد العراق بعد احتلاله في نيسان 2003 من قبل التحالف الانجلو امريكي تحولا سياسيا جذريا ليس في نظامه السياسي الحاكم قبل 2003 فحسب, بل بمختلف انظمة الحكم السياسية التي حكمت الدولة العراقية الحديثة منذ العام 1921م ملكية كانت ام جمهورية, فبعد ان كان العراق تحت حكم فكر وفلسفة نظام الحزب الواحد المتمثل بحزب البعث العربي الاشتراكي في الفترة الاخيرة من عمر النظام السياسي العراقي قبل 2003, اصبح بعد هذه الفترة نظاما سياسيا من نوع خاص, حيث بُني وأُنشا من قبل المحتل الذي وفر له الحماية والدعم الكاملين وكان نظاما اقرب ما يوصف به انه فوضويا متناقضا على مستوى الاتجاهات والافكار والرؤى للقوى التي ساهمت في تأسيسه وادارته, وان هذا النظام السياسي في العراق الجديد لا يملك رؤية فكرية وفلسفية موحدة وثابتة باتجاه محدد, وانما كان اساس اتجاهه وفلسفته خاصة باتجاه وفلسفة ورؤى المحتل نحو عراق المستقبل كما أُريد له ان يكون, تاركا _المحتل_ للقوى المحلية التي جاء بها الى السلطة حرية الراي في تأسيس نظام سياسي عراقي جديد, والتي لا يمكن لتلك الآراء الخروج باي شكل عن اتجاهات فلسفة المحتل الفوضوية. فكان نظام مبنى على المحاصصة العرقية والطائفية والمكوناتية المتناقضة التي لم يعرفها او يعيشها اي نظام سياسي عراقي على مدى تاريخ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. ورغم تناقض الآراء للقوى السياسية الجديدة اتضحت جليا تلك الآراء الحزبية والطائفية والمكوناتية الضيقة عندما انعكست واصبحت مواد قانونية وتشريعية تضمنها قانون المرحلة الانتقالية لإدارة الدولة العراقية لسنة 2004 ومواد الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 وما تلاها من تشريعات وممارسات لمختلف السلطات العراقية المتعاقبة منذ 2003 ولغاية 2022.

ان الفلسفة الفكرية حول بناء الدولة العراقية من خلال تحليل فكر وفلسفة الأحزاب والتيارات السياسية العراقية التي برزت بعد عام 2003 تؤكد ان هذه الاحزاب والقوى شهدت تحولات في توجهاتها السياسية والفكرية في ما يخص, الدولة و طبيعة النظام السياسي ودور الدين في نظام الحكم والعلاقة مع الاخر، فقد غاب عن هذه القوى وضع استراتيجية متكاملة للدولة وإدارة الحكم فيها بعد التغير, لذا نجد انها واجهت ازمة فكرية في ادارة الدولة لصعوبة التحديات المصيرية التي اعترضت سير العملية السياسية, بسبب تعدد الشرعيات التي ولدت ازمة الطاعة للسلطة, وسبب اخر ان التخطيط الذي سبق الاحداث في حقبة المعارضة بنيه على اهداف محددة الملامح والتي لا تواكب التطورات التي شهدتها الساحة العراقية بعد التغيير لاختلاف الرؤية الفكرية والأيديولوجية لعديد من الاحزاب. فالأحزاب السياسية الاسلامية العراقية مثلا, كانت نظرتها في مدة المعارضة تصب على التغيير بالنظام السياسي واقامة نظام حكم إسلامي اضافة الى الاختلاف حول شكل الحكم, وبعد الوصول الى السلطة تغيرت نظرة تلك الاحزاب والقوى العراقية من ان يكون نظام الحكم إسلاميا الى ان

يكون الاسلام جزء اساسي ومهم في الدولة, وهذا ما تم تأكيده في دستور 2005, وبرر التراجع هذا من اجل استيعاب التنوعات الفكرية والدينية في المجتمع العراقي, ونحت تلك الاحزاب نحوى دولة مدنية وفق مبادئ الديمقراطية في ظل دستور يتوافق وتطلعات المجتمع العراقي على حد ادعائها حينه.

اما الاحزاب القومية الكردية, فقد اختلفت أيضا ما بين فترة المعارضة وفترة الاحتلال, ففي فترة المعارضة تنوعت اتجاهات تلك القوى حول الدولة وشكل الحكم فيها,(فيدرالية – كونفدرالية – انفصال). وبعد التغيير في 2003 توحدت توجهات الاحزاب القومية الكردية حول اقامة دولة اتحادية برلمانية ديمقراطية فيدرالية, كما تم تأكيد ذلك في الدستور العراقي لسنة 2005.

من هنا دخل النظام الصحفي والاعلامي العراقي كونه العنصر المؤثر والمتأثر في النظام السياسي الجديد منحى جديد من منحنيات التطور, فبعد ان كان هذا النظام تابع لنظام سياسي شمولي قبل 2003 ليس له من العمل الاعلامي سوى نصيب المهنية البحتة التي تستوجب على القائم بالاتصال ان يصوغ رسالته الاعلامية بحرفية دون اي تقاطع مع ذلك النظام, الى نظام اعلامي حر ليبرالي ادعاءا, وواقعا فانه نظاما اعلاميا عاكس لآراء ومبادى القوى السياسية المسيطرة على المشهد السياسي رغم وجود وسائل اعلامية تدعي الحيادية والاستقلالية بشكل او اخر.

الدراسات السابقة:

_[دراسة: ماجد فرحان جابر(2019).[1]

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق خلال مدة ما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق عام 2011، وتتمحور مشكلة الدراسة حول معرفة الإستراتيجية الإيرانية اتجاه العراق بصورة خاصة ، بفرضية أن إيران تسعى إلى فرض هيمنتها على العراق. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الواقعي والوصفي ومنهج تحليل النظم من خلال عرض المحددات التي أثرت وتؤثر على الإستراتيجية الإيرانية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية تقوم على أساس توظيف توازنات القوى الإقليمية لا على أساس الدوافع الطائفية. وفي البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الإيرانية اتجاه العراق فقد خلصت الدراسة إلى أن إيران تتحكم بالاقتصاد العراقي عبر إغراقه بالسلع المختلفة والرخيصة الثمن.

_دراسة [2]. Mohammed Ali Yaseen Taha (2018)

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المقارنة واهتمت بالنظام السياسي في إقليم كوردستان العراق وتحديداً فيما يتعلق منه بالنظام الإعلامي والتفاعل بين النظامين, وتعد من أولى المحاولات لتقديم دراسة مقارنة للسياسة والصحافة في إقليم

كوردستان-العراق لفهم ديناميكيات أنظمة الإعلام والمشاركة في المناقشة النظرية للإعلام والسياسة. واستخدمت هذه الدراسة التحليل الكيفي، للقوانين الحالية والمحفوظة والوثائق الحزبية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية شبه المنظمة والاستبيانات المجهولة التي أجريت كجزء من هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة الى ان ملكية الحزب كاملة لوسائل الإعلام, والى إن الترابط بين الإعلام والسياسة أمر لا مفر منه وانهما مكملان احدهم للأخر. وتوصلت الدراسة الى ان الصحفيين ليس بالضرورة من المهنيين، ويكفي أن يكونوا أعضاء في أحد الأطراف الحزبية المهيمنة والتي تمتلك وسائل الإعلام. وكذلك وجدت الدراسة ان للدولة دورًا مهمًا في الرقابة وتبقى التشريعات المتعلقة بالإعلام في الغالب حبرا على ورق بدلاً من تنفيذها بالكامل.

_ دراسة: وسام غالي الساعدي(2018).[3]

استهدفت هذه الدراسة تحديد انماط وعادات وتفضيلات استخدام النخبة الأكاديمية العراقية لشبكة الانترنت وتشخيص ابرز دوافع وأسباب استخدام أفراد النخبة الأكاديمية العراقية للمواقع الالكترونية العراقية. والكشف عن تفضيلات النخبة الأكاديمية العراقية من بين المواقع الالكترونية العراقية, وتعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية, واستخدمت اداة الملاحظة العلمية وصحيفة الاستبانة, واجريت الدراسة على عينة من النخبة الأكاديمية العراقية المستخدمة للمواقع الالكترونية لمعرفة علاقته بالمشاركة السياسية, وتوصلت الدراسة الى ان هذا الاستخدام يغلب عليه الطابع العلمي والثقافي, ووجود اهتمام متوسط من أفراد العينة بالموضوعات السياسية التي تطرحها المواقع الالكترونية العراقية ,كما ان مستوى تفاعل أفراد العينة مع الأحداث والقضايا السياسية التي تطرحها المواقع الالكترونية العراقية مستوى متوسط, فهم يتابعون الموضوعات والقضايا السياسية من اجل الاطلاع ومعرفة الأخبار. وعدم وجود مستوى عالٍ من الثقة من بما تقدمه المواقع الالكترونية العراقية من معلومات سياسية. اضافة الى ان حجم الاستخدام للمواقع الالكترونية العراقية لا يتناسب مع مستوى المشاركة السياسية لعينة الدراسة.

_ دراسة: Haider S. Kadhum (2012).[4]

تناولت هذه الدراسة وضع المشهد الصحفي العراقي بعد الإطاحة بالنظام السياسي العراقي قبل 2003, واستخدمت هذه الأطروحة أدلة تستند إلى مقابلات أصلية مع شخصيات بارزة من الصحافة العراقية لتكوين صورة مفصلة لهذه المحاولات. وحاولت كذلك الكشف على وجه الخصوص عن التدخلات الأمريكية في عمل الصحافة العراقية في الفترة 2003-2006, ومنها الانتشار الهائل للصحف المحلية والذي حاولت السلطات الاميركية توظيفه كمؤشر على النجاح في اضفاء الطابع الديمقراطي في العراق, الا ان هذا الطرح اتى بنتائج سلبية لدى القراء حول

التشكيك بمصداقية الصحافة الجديدة بسبب الفوضى العارمة التي خلفتها تلك السياسة. كذلك توصلت الدراسة الى ان هناك حاجة لإنشاء إطار قانوني جديد لوسائل الإعلام, إضافة إلى ما قامت به سلطة الائتلاف المؤقتة داخل العراق من اصدار اوامر اعطت بموجبها لرئيس سلطة الائتلاف المؤقتة الحق في إغلاق أو معاقبة أي كيان إعلامي إذا خالف شروطاً معينة. كما توصلت الدراسة الى أن الخطط الأمريكية عبر وزارة دفاعها كانت مبكرة بضرورة تشكيل وخلق صحافة عراقية في الغالب صديقة للاحتلال الأمريكي، ومتصدية للرسائل أو الحملات المعادية لأمريكا, لكن البنتاغون لم يكن ناجحًا، حيث كان المقاول الرئيسي الذي اوكلت له المهمة موجهًا بشكل أكبر نحو التحكم في المعلومات، وتوصلت الدراسة ايضا الى ان الإجراء المفضل الآخر لسلطة الاحتلال هو رشوة الصحفيين المحليين لتغطية مثل هذه الأحداث ونشرها في الصحف الموجودة.

_دراسة Duggan, Edward C (2011) .[5]

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاجابة عن الاسئلة الرئيسة لسبب غزو امريكا للعراق عام 2003, ومن هم صناع القرار الرئيسين في اتخاذ قرار الغزو, وما هي الدوافع السياسية لذلك, وما كان يأمل صناع القرار تحقيقه, وبنيت نتائج هذه الدراسة على تتبع العملية التاريخية من خلال إلقاء نظرة فاحصة على المهن الخاصة بالفاعلين السياسيين الرئيسيين المعنيين وبياناتهم العامة وكذلك الوثائق التي رفعت عنها السرية. وان اهم تلك النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة تمثلت في أن غزو العراق كان جزءًا من مشروع أكبر لنائب الرئيس الامريكي ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد لإعادة ترسيخ الاستخدام غير المقيد للقوة العسكرية الأمريكية بعد هزيمة فيتنام. ولم تتفق مع التفسيرات البديلة بأن غزو العراق كان نتيجة رد فعل مبالغ فيه على أحداث 11 سبتمبر، أو تهديد أسلحة الدمار الشامل، أو خطة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ، أو رغبة في حماية (إسرائيل) أو خطة للربح من النفط العراقي. حيث أثبت الدراسة ان المحافظين البدائيين _وليس المحافظين الجدد_ هم من أقنعوا الرئيس الامريكي بالذهاب للحرب مع العراق، حيث أن هؤلاء القادة أرادوا متابعة تغيير النظام في العراق عند توليهم مناصبهم, للقناعات المسبقة لديهم بان غزو العراق من شأنه أن يمدد الحرب على الإرهاب، ويوفر فرصة لمتابعة سياستهم طويلة الأمد لتعزيز قوة الرئاسة وتحويل الجيش إلى قوة عالية التقنية وذات تمويل جيد.

_التعليق على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها:

انقسمت الدراسات السابقة التي استعرضناها في هذه الدراسة الى قسمين, تمثل القسم الاول في الدراسات السياسية التي تطرقت نتائجها بشكل جزئي وغير مباشر الى تحولات سياسية مهمة في واقع النظام السياسي العراقي للفترة الزمنية

لدراستنا, وبصورة خاصة تناولت مواقف اهم دولتين كان لهم دورا فعال ومؤثر بشكل مباشر على النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 الا وهم الولايات المتحدة الامريكية وايران, حيث اشرت نتائج تلك الدراسات الاهداف الحقيقية لتلك الدولتين, تمثلت بما يخص الدور والهدف الامريكي وفق ما توصلت الية دراسة **Duggan, Edward C (2011),** من ان القادة من الصقور البدائيين ممثلين بوزير الدفاع رامسفيلد ونائب الرئيس دك تشيني أرادوا متابعة تغيير النظام في العراق عند توليهم مناصبهم, لقناعاتهم المسبقة بان غزو العراق من شأنه أن يمدد الحرب على الإرهاب، ويوفر فرصة لمتابعة سياستهم طويلة الأمد لتعزيز قوة الرئاسة وتحويل الجيش إلى قوة عالية التقنية وذات تمويل جيد, وليس الذريعة المعلنة المتمثلة بأسلحة الدمار الشامل العراقية. اما بما يخص الدور والهدف الايراني تجاه النظام السياسي الجديد في العراق بعد 2003 فقد تمثل بنتائج دراسة **ماجد فرحان جابر(2019)** في بيان الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية التي تقوم على أساس توظيف توازنات القوى الإقليمية لا على أساس الدوافع الطائفية, وهذا ما يؤيده العديد من المراقبين من ان ايران دولة برغماتية تنظر لمصالحها الخاصة بدليل نتيجة هذه الدراسة التي تؤكد أن إيران تتحكم بالاقتصاد العراقي عبر إغراقه بالسلع المختلفة والرخيصة الثمن.

اما القسم الثاني من الدراسات السابقة في دراستنا هذه فقد اهتم في الأبعاد المختلفة للنظام الصحفي والاعلامي العراقي بعد 2003 وعلاقته بالنظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003, حيث وجدت نتائج **دراسة Mohammed Ali Yaseen Taha (2018)** الى ان ملكية الحزب في كردستان العراق كاملة لوسائل الإعلام, والى إن الترابط بين الإعلام والسياسة أمر لا مفر منه وانهما مكملان احدهم للأخر. وكذلك توصلت الدراسة الى ان الصحفيين ليس بالضرورة من المهنيين، ويكفي أن يكونوا أعضاء في أحد الأطراف الحزبية المهيمنة والتي تمتلك وسائل الإعلام. وكذلك وجدت الدراسة ان للدولة دورًا مهمًا في الرقابة وتبقى التشريعات المتعلقة بالإعلام في الغالب حبرا على ورق بدلاً من تنفيذها بالكامل. مما تعكس تلك النتائج شكل النظام الصحفي والاعلامي الجديد في عراق ما بعد 2003 وتبعيته للنظام السياسي. اما نتائج **دراسة وسام غالي الساعدي(2018)** التي استهدفت تحديد انماط وعادات وتفضيلات استخدام النخبة الأكاديمية العراقية لشبكة الانترنت والتي توصلت نتائجها الى ان هذا الاستخدام يغلب عليه الطابع العلمي والثقافي, ووجود اهتمام متوسط من أفراد العينة بالموضوعات السياسية التي تطرحها المواقع الالكترونية العراقية ,كما ان مستوى تفاعل أفراد العينة مع الأحداث والقضايا السياسية التي تطرحها المواقع الالكترونية العراقية مستوى متوسط, فهم يتابعون الموضوعات والقضايا السياسية من اجل الاطلاع ومعرفة الأخبار. وعدم وجود مستوى عالٍ من الثقة من بما تقدمه المواقع الالكترونية العراقية من معلومات سياسية.

اضافة الى ان حجم الاستخدام للمواقع الالكترونية العراقية لا يتناسب مع مستوى المشاركة السياسية لعينة الدراسة. مما يدلل على الاهتمام الكبير من النخبة العراقية في استعمال وسائل الاعلام الجديد التي اصبحت وسيلة اعلامية حديثة تضاف الى وسائل الاعلام التقليدية في النظام الصحفي والاعلامي العراقي بعد 2003, وفي ذات الوقت اكدت نتائج الدراسة عدم قناعة النخب العراقية في النظام السياسي الجديد من خلال احجام تلك النخب من المشاركة السياسية.

وبذلك استفادت دراستنا من مسح ادبيات الدراسات السباقة في ترسيخ اهداف الدراسة من اجل توصيف وتحديد وتفسير التحولات السياسية التي طرأت على النظام السياسي العراقي بعد 2003 ومدى تأثيرها على تطور النظام الصحفي والاعلامي العراقي بجميع أبعاده للفترة 2003_2022.

- **مشكلة الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة توصيف وتحليل التحولات السياسية وبيان مدى تأثيرها على تطور نظام الصحافة والإعلام بالعراق بعد الاحتلال الانجلوامريكي للفترة 2003_2022.

- **اهمية الدراسة:**

تكمن اهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات التي تهتم بالتحليل والتوصيف والتحديد لواقع التحولات السياسية في العراق وربط تأثيرها على أبعاد النظام الصحافي والاعلامي في فترة مهمة عاشها العراق من خلال رؤية الخبراء لتلك التحولات, وما يمثله ذلك من اضافة قيمة للمكتبة الاعلامية العربية.

- **اهداف الدراسة وتساؤلاتها:**

يتحدد الهدف الرئيسي في هذه الدراسة في رصد وتوصيف وتحليل وتفسير تأثير التحولات السياسية في العراق بعد الاحتلال الانجلوامريكي في 2003 على ابعاد النظام الصحفي والاعلامي. وتسعى الدراسة لتحقيق هذا الهدف عبر الاجابة على التساؤلات التالية:

1- ما مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال الانجلوامريكي على تطور ابعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022؟

2- ما مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة مجلس الحكم وحكومته المؤقتة (حكومة اياد علاوي) على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022؟

3- مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة الجمعية الوطنية وحكومتها (حكومة ابراهيم الجعفري) على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022؟

4- مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 وسلطاته المتعاقبة على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022؟

5- ما مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة بروز الحراك الجماهيري الشعبي للفترة 2011_2022 على تطور ابعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022 ومدى مساهمة ذلك الحراك في تطور وسائل الاعلام الجديد؟

- **الاطار النظري للدراسة:**

_ نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام:

تعتمد هذه الدراسة في اطارها النظري على نظرية المسؤولية الاجتماعية التي سيتم تفسير النتائج على ضوئها والاستفادة من محدداتها في ايضاح تأثير التحولات الاجتماعية في العراق خلال فترة الدراسة على واقع ابعاد النظام الصحفي والإعلامي.

إن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعد مناسبة ووثيقة الصلة بوسائل الإعلام في الوقت الراهن، وان مبادئها تعد قاعدة أساسية فيما يقدمه العاملون في مجال الأخبار.(6) وتعتبر نظرية المسئولية الاجتماعية امتدادا او تطويرا للمفاهيم والأفكار الليبرالية، حيث تعمل في ضوء مسئوليتها والتزاماتها تجاه الأفراد والمجتمع(7)، لذا فالنظرية تعد تعديلاً او تكييفاً لمبادئ الحرية الإعلامية، وتوجيها لخدمة المجتمع في إطار أخلاقيات الممارسة المهنية التي تضمن في النهاية أسلوباً للعمل والأداء يخدم حرية الفرد والمجتمع معاً(8). وتعد نظرية المسؤولية الاجتماعية إحدى النظريات المعيارية التي صنفها دينيس ماكويل Mc Quail لتفسير الممارسات الإعلامية داخل بنية أي مجتمع، حيث تؤكد هذه النظرية على أن الحق في الحرية يتحمل ببعض الالتزامات نحو المجتمع وهو ما يسمى بالحرية الإيجابية أو الحرية الهادفة اجتماعياً(9)، ويرى فيفيان Vivian أن نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تقيم الأداء الإعلامي لهذه الوسائل من خلال التأثيرات المفيدة للإعلام في المحيط الاجتماعي(10).

مهدت أفكار العديد من المفكرين لبروز نظرية الحرية والفكر الليبرالي الذي بدأ يحكم العمل الصحفي عقب الثورة الفرنسية، كما أعقبت ثورة التحرير في الولايات المتحدة صدور الدستور الذي نص على عدم حق الكونجرس في إصدار أي تشريع

من شانه أن يحدد حرية الأفراد في التعبير عن أراءهم بأي وسيلة.[11] وتعد نظرية المسؤولية الاجتماعية احدى النظرية الاربعة التي ترتبط النظام السياسي وتحدد شكل العلاقة بين السلطات ووسائل الاعلام اضافة الى النظرية السلطوية متمثلة في الغالب بالأنظمة الصحفية في دول العالم الثالث التي تدار من خلال الحكومة, والنظرية الشمولية في النظم الصحفية والاعلامية, والتي يمتلك من خلالها الحزب الحاكم للدولة جميع وسائل الانتاج بما فيها وسائل الاعلام ابان فترة الحرب الباردة متمثلة بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية, والرابعة هي النظرية هي الليبرالية التي تعلي الحرية الفردية عمن سواها وتحظر الرقابة على وسائل الاعلام وهذه النظم الصحفية والاعلامية متمثلة في الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.[12] ثبتت نظرية المسؤولية الاجتماعية مبادى جديدة شكلت إضافة لمبادئ النظام الصحفي والإعلامي الليبرالي, الذي اعتمد على ضرورة وجود ضابط شخصي من قبل الصحفيين والإعلاميين، وذلك من خلال مواثيق الشرف المهنية والأخلاقية الداعية لتحقيق توازن بين حرية الصحافة والاعلام مع الاخذ بنظر الاعتبار مصلحة المجتمع.[13]

_ مفهومها:

عرف ما كويل MC Quail المسؤولية الاجتماعية "بأنها إحدى السمات التي يجب ان تتسم بها وسائل الإعلام للعمل على تحقيق الديمقراطية للمجتمع وذلك بواسطة تطبيق بعض الواجبات والالتزامات غير الموثقة ولكنها معترف بها بشكل ضمني. كما إنها مجموعة المبادئ الأخلاقية التي تجعل وسائل الإعلام منبرا لتقديم الحقيقة للمجتمع"[14]. وعُرفت ايضا بأنها مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها الصحافة أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، والتي يجب أن تعكس الأوضاع التاريخية والحضارية والأمنية على المستويين المحلي والدولي شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام.[15]

_ مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية

يرى دينيس ما كويل MC Quail أن هناك مجموعة من المبادي العامة لتنظيم المسؤولية الاجتماعية وفقا لبعض الالتزامات اهما:

1- على وسائل الاعلام أن تتبنى وتنفذ التزامات محددة ومسؤولة تجاه المجتمع حتى تحظى بثقته، وتفعيل هذه الالتزامات يقتضى وجود معايير مهنية لنقل المعلومة، كالالتزام باليات الرقابة الذاتية والدقة والموضوعية والتوازن في العرض لعمل وسائل الاعلام .

2- على وسائل الاعلام تجنب كل ما يؤدي للفوضى المجتمعية من اعمال عنف وجريمة والتقليل من شأن الاخر وخاصة الاقليات. (16)

3- على وسائل الاعلام أن تضع حق المجتمع والجمهور تحت دائرة الضوء, وذلك من خلال تفعيل المعايير المهنية الرصينة في الاداء وتسخيرها لمصلح المجتمع.(17)

_ ابعاد نظرية المسؤولية الاجتماعية وفق المنظور الاعلامي: (18)

تتضمن هذه النظرية ثلاثة معايير اساسية في الضبط المهني لعمل وسائل الاعلام تتمثل في:

1- معيار الضبط الاجتماعي في الاداء الصحفي والاعلامي: ويتمثل في مدى تأدية الوظائف الاساسية لوسائل الاعلام في التعليم والتثقيف والاقتصاد ..الخ, على مستوى الفرد والجماعة.

2- معيار ضبط اخلاقيات المهنة الصحفية: ويتضمن مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم الممارسات الصحفية والاعلامية, وغالبا ما يعبر عنها بمواثيق الشرف الصحفي والاعلامي, التي تنص على احترام الخصوصية وعدم الخداع وعدم تغليب المصالح الشخصية...الخ.

3- معيار الضبط القانوني: ويتضمن كفالة القوانين والدساتير لحرية الوصول للمعلومة وحرية تداولها والحفاظ على سرية مصادر المعلومات كحق من حقوق العمل الصحفي الحر, وفي الوقت ذاته اهتمام وسائل الاعلام بتوجيه المجتمع نحو الحقائق الدقيقة لتنوير المجتمع مع الالتزام الكامل بمقومات المجتمع وحفظ الكرامة الانسانية.

_ الانتقادات الموجة لنظرية المسؤولية الاجتماعية:(19)

تعرضت هذه النظرية لعد انتقادات وبمختلف الفترات الزمنية من عمرها وان اهم تلك الانتقادات تمثلت في:

_ ان هذه النظرية تتيح للسلطات التدخل في تقييد وتحجيم الدور الصحفي والاعلامي لوسائل الاعلام المختلفة بذريعة مصطلحات عدة يؤطرها الصالح العام.

_ ان هذه النظرية تضع اطر تفسيرية لأوضاع النظم الصحفية والاعلامية في بلدان العالم الثالث.

_ ان عمل وسائل الاعلام وفق هذه النظرية يفقدها الاليات الفاعلة والملزمة لتنظيم عمل تلك الوسائل بسبب البنود الفضفاضة لتلك النظرية التي يصعب اخضاعها للاختبار المنهجي.

_ ان اغلب مجالات تطبيق هذه النظرية ارتكزت على وسيلة اعلامية واحدة وهي الصحافة دون الاهتمام بوسائل الاعلام الاخرى.

الاطار المنهجي للدراسة:

- **منهج ونوع الدراسة:**

تستخدم هذه الدراسة منهجي المسح كونها دراسة وصفية. ويتطلب هذا المنهج جهدا علميا منظما للحصول بيانات ومعلومات واوصاف عن الظاهرة مجال البحث.[20] حيث يمكن ان يستخدم في رصد وفهم مختلف عناصر العملية الاعلامية والنظام الإعلامي الحاكم في العراق وان استخدامه يحقق نتائج مهمة من اجل التعرف على أسس النظام الصحفي والاعلامي، ودراسة العلاقات المتبادلة يتيح للباحث الربط بين النظام الصحفي والإعلامي بتفاصيله المختلفة وبين التحولات السياسية الحاصة في العراق.

- **ادوات الدراسة:**

تستخدم هذه الدراسة اداة المقابلة العلمية المتعمقة مع افراد عينة الدراسة بوصفها من افضل ادوات جمع المعلومات والبيانات ولتميزها بالعمق في ادارة الحوارات من اجل الحصول على المعلومات الكافية بالنسبة الى المسائل التي تتطلب شرحا او توضيحا من جانب المبحوث لجمع البيانات عن وسائل الاعلام موضوع دراستنا اضافة الى تحليل نتائج الدراسات السابقة.

- **عينة الدراسة:**

تستخدم هذه الدراسة العينة الطبقية العشوائية (Striated Sample) المكونة من (7) مبحوثين من الخبراء الذين ينتمون الى الحقل الأكاديمي من الإعلاميين والمشرعين والسياسيين, تمثل الصفوة الاكاديمية والصحفية والاعلامية والسياسية في العراق للتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم ومعايشاتهم والحصول على المعلومات التي يمتلكونها تجاه التحولات السياسية وبيان تأثيرها على تطور النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022.

الاطار الاجرائي للدراسة:

- **حدود ومجتمع الدراسة:**

تنقسم حدود الدراسة الى:

1- ان هذه الدراسة من الدراسات الانية والتي يرتبط مداها الزمني وفق ما تقتضية عملية اتمام الدراسة والانتهاء منها, وقد تم استخدام اداة الدراسة في اجراء

المقابلات المتعمقة من بداية شهر كانون الثاني(يناير) حتى نهاية شباط (فبراير) 2022.

2- حدود مكانية وتشمل العراق عامة وبغداد خاصة للقاء عينة الدراسة والاطلاع على عمل نظام وسائل الاعلام وعلاقته بالتحولات السياسية عن قرب.

- **مصطلحات الدراسة:**

_**نظام:** تعتمد الدراسة في تفسير مصطلح نظام System على خمسة أبعاد لمفهوم النظام _الصحفي والاعلامي_. هي الفلسفة الاعلامية التي يقوم عليها النظام الاعلامي، وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والاسس الفكرية، ثم السياسات الاعلامية وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الاعلامية، ثم الاطار القانوني الذي يترجم الفلسفة والسياسات الاعلامية الى تشريعات قانونية تحكم عمل المؤسسات الاعلامية، ثم البنية الاتصالية الاساسية(البنى التحتية للنظام)، وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية المتاحة والابنية والمنشئات والامكانات المادية وغيرها، واخيراً تأتي الممارسات الاعلامية في الواقع الفعلي من قبل القائم بالاتصال.[21]

_ **النظام الصحفي**: يقصد به نظام _كما حدُد اعلاه_ الصحافة المطبوعة, Printed Media وهي الوسائل التي تستخدم تكنولوجيا الطباعة التي يعود تاريخها الى منتصف القرن الخامس عشر باختراع الطباعة, وتشمل الصحف والمجلات باختلاف انواعها, اضافة الى النشرات والدوريات ذات التوزيع الجماهيري.[22]

_ **النظام الاعلامي**: يقصد به نظام وسائل الاعلام الجديد ويشمل الصحافة الالكترونية والمواقع والبوابات الاخبارية والمدونات اضافة الى وسائل التواصل الاجتماعي. وما تحتويه هذه التطبيقات من نشاط اتصالي يستهدف تزويد الجمهور بالأخبار والحقائق والمعلومات عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الامور بطريقة موضوعية دون تحريف.[23]

التحولات السياسية: ويقصد بها مجموعة التحولات السياسية في العراق بعد 2003 والتي حدثت عبر عدة مراحل بدأت بمرحلة سلطة الاحتلال المباشرة من خلال سلطة الحاكم المدني بول بريمر مرورا بمجلس الحكم والحكومة الانتقالية وصولا الى الحكومة الدائمة من خلال تأكيد نظام الحكم في العراق _نظام جمهوري برلماني_ بواسطة المادة (1) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.[24]

الاطار التحليلي للدراسة:

- **الاختراق الدولي والاقليمي للنظام السياسي العراقي الجديد وعلاقته بتطور النظام الصحفي والاعلامي في العراق 2003_2022.**

تشكل النظام السياسي في العراق بعد 2003 باردة ورغبة وتخطيط ورعاية ودعم انجلوامريكي كونهما دولتي احتلال مسيطرة على المشهد العراقي كاملا بقوة السلاح, الا ان هذا الدعم والرعاية من لدنا اعظم دولتين تدعيان الليبرالية والديمقراطية في العالم لا يعني ان النظام السياسي العراقي الوليد بعد 2003 كان نظام ليبراليا وديمقراطيا كما يفترض ان يكون حسب طبيعة الانظمة الحاكمة للمحتلين الجدد, بل وحسب ادعاءاتهم عند احتلهم للعراق تحت مسمى (عملية حرية العراق), وانما كان نظام سياسيا هجينا وعقيما ودخيلا على النظم السياسية اقليما ودوليا طيلة الفترة 2003_2022. حيث لم يستطيع هذا النظام من تكوين دولة عراقية حره وديمقراطية رغم الدعم الدولي غير المسبوق في تاريخ الدولة العراقية الذي حصل علية النظام السياسي العراقي الجديد والامكانيات الهائلة من الموارد الاقتصادية والبشرية لدى العراق كدولة لها ثقلها الاقليمي والدولي, بل الانكى من ذلك فقد شرع المحتل ابواب العراق للتدخلات الاقليمية والدولية في شؤونه وادارة موارده وخرق سيادته رغم مسؤوليته القانونية والاخلاقية كمحتل في حماية الدولة المُحتلة من تلك التدخلات السلبية.[25] مما خلق فوضى عارمه للمشهد السياسي العراقي قد دعت اليها الادارة الامريكية المحتلة بداية الاحتلال تحت مسمى الفوضى الخلاقة (Creative chaos)*, الا ان المتتبع لحالة النظام السياسي العراقي وخاصة لفترة دراستنا (2003_2022) ان هذا المسمى الفوضى الخلاقة (Creative chaos) لا يعني اطلاقا خلق نظام سياسي حر وديمقراطي مستقر بعد خلق فوضى لمدة قصيرة وانما كان هدفه استعماريا انتقاميا بحت, تمثل في اعلى درجات التفاؤل اضعاف العراق كدوله محورية في المنطقة, بل امتد هذا الهدف الى رسم منطقة شرق اوسط جديد برؤية انجلوصهيوامريكية بأدوات محلية من المنطقة ذاتها او ما اطلق علية حروب الجيل الرابع (Fourth generation wars _ F.G.W_) * لتحقيق مآرب استعمارية وجيوسياسية (Geopolitics) تخدم مصالح واهداف اصحاب تلك الرؤى.

ومن اجل تسليط الضوء على الاختراق الدولي والاقليمي للنظام السياسي العراقي وعلاقة ذلك بتطور النظام الصحفي والاعلامي العراقي للفترة 2022/2003 سنتناول ابرز التدخلات الدولية والاقليمية في اختراق النظام السياسي العراقي:

_ دوليا: الاختراق الانجلوامريكي للنظام السياسي العراقي وعلاقته بتطور النظام الصحفي والاعلامي للفترة 2003_2022.

تأسس النظام السياسي في العراق بعد 2003 بإرادة دولتي الاحتلال (امريكا , بريطانيا) كما مر ذكره سابقا, وقد شهد المسرح السياسي لهذا النظام الوليد مراحل تأسيسية عدة تحت سيطرة تامة للمخرج الانجلوامريكي الذي لم يكتفي بدوره الأخراجي بل تعداه لمرحلة كتابة وادارة الحوارات بين ممثلين القوى السياسية الفاعلة

في المشهد السياسي العراقي بعد 2003 والمدعومة من قبل المحتل والتي كان دورها الحقيقي لا يتعدى كونها كومبارس لأقناع الراي العام العالمي بان هناك مشهد لنظام سياسي عراقي حر وديمقراطي, مع تهميش وتغييب وحتى اغتيال ممثلين الشعب من الكفاءات والقوى الوطنية التي اجتهدت بدخولها للعملية السياسية لتمثيل الشعب العراقي وتقلل الضرر الواقع علية.

استندت السلطة المحتلة في حكمها للعراق على قرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 2003خلال هذه المدة أعيدت هيكلة المؤسسات العراقية العامة والاقتصاد العراقي بشكل جذري، فأصدرت السلطة أكثر من مئة مرسوم شامل وفتح الاقتصاد العراقي إمام تأثيرات التجارة الحرة بعد أعوام من الحصار الاقتصادي الشامل الذي عانى منه العراق للفترة 1990_2003.

وعبد ان فشلت قوات الاحتلال في إدارة العراق بصورة مباشرة، بسبب تصاعد اعمال المقاومة الشعبية العراقية الشاملة منذ الايام الاولى للاحتلال, أعلنت نيتها تأسيس سلطة تساعدها في الإدارة مع التركيز على كلمة سلطة فهي ليست حكومة, وانما سلطة ذات طابع استشاري, حيث أعلن بول بريمر رئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق عن تأسيس مجلس للحكم الانتقالي الذي يعتبر أول سلطة تشكلت لإدارة أمور العراق بعد سقوط النظام العراقي قبل 2003،

فقد نظمت التجربة الانتخابية الأولى الخاصة بانتخاب أول جمعية وطنية بالانتخاب السري المباشر في 2005/1/30 واستنادا على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي اعد من السلطة اعلاه.[26] وتمخض عن تلك الانتخابات تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية وحكومة عراقية انتقالية (برئاسة ابراهيم الجعفري)، حلت محل الحكومة العراقية المؤقتة (التي راسها اياد علاوي)، وتم التصويت على هذه الحكومة من قبل مجلس النواب المؤقت في 28 نيسان 2005، وكانت المهام الرئيسة لهذه الحكومة هي الإعداد للانتخابات العراقية لاختيار مجلس نواب وحكومة دائمتين مدتهما 4 سنوات والتصديق على مسودة الدستور. وفي انتخابات مجلس النواب في 15 كانون الأول 2005 تم اعتماد نظام الدوائر المتعددة والعمل بنظام القائمة المطلقة، إما انتخابات 2014 و 2018 فقد تم الاعتماد على نظام الدوائر المتعددة ونظام القائمة المفتوحة مع إدخال (نظام سانت ليغو) * المعدل, حيث أُجبرت القوى السياسية المهيمنة على المشهد السياسي العراقي للفترة 2003_2022 والمدعومة خارجيا في اغلبها, على الانصياع الى جزء مهم من المطالبات الجماهيرية التي افرزتها تظاهرات واحتجاجات تشرين 2019 وعدلت تلك القوى مجبرة القانون الانتخابي لمجلس النواب العراقي بقانون جديد للانتخابات يقلل من سطوة الاحزاب ويعطي فرصة اكبر للمرشحين المستقليين اصحاب عدد الاصوات الاعلى فالأعلى بغض النظر عن عدد اصوات القوائم الحزبية والتخلص من التمثيل النسبي الذي كان

يحتكر الفائزين بالقوائم الحزبية حصرا رغم حصولهم على اصوات اقل من المرشحين المستقلين, ويتضح ذلك من خلال المادة (15) اولا التي قسمت الدوائر الانتخابية الى دوائر متعددة في المحافظة الواحدة, وثانيا من المادة ذاتها التي فرضت ان يكون الترشيح فرديا ضمن الدائرة الانتخابية, وثالثا التي عدت المرشح فائزا في حال حصوله على اعلى الاصوات وفق نظام الفائز الاول. وفي التوقيت ذاته لتلك الانتخابات الخاصة بالجمعية الوطنية اجريت انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأولى، استنادا إلى قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فقد شهد العراق بعد 2003 تغيرات كبيرة في مجال الإدارات المحلية لاسيما المجالس البلدية للمحافظات، الذي اختلف عن الأنظمة السابقة قبل 2003 التي جمعت مبدأي الانتخابات وتقنين اختيار أعضاء مجلس الإدارة المحلية، فقد كان أعضاء البلدية ينتخبون بالانتخاب الحر المباشر وبالاقتراع السري لكن بعد 2003 قد جرى تبني نظام احتسبت كل محافظة بحدودها الإدارية دائرة انتخابيه واحدة تنافس الكيانات السياسية باعتماد القوائم المغلقة وجرت الانتخابات العراقية في جميع المحافظات العراقية ماعدا إقليم كردستان بعد إن جرى تخصيص (41) مقعدا ماعدا قائمة بغداد (51) مقعد 0اما انتخابات 2009 إذ جرى استخدام القائمة النسبية الشبة مفتوحة بدلا من القائمة المغلقة0امانتخابات عام 2013التي جرت في 20/4/ 2013 والتي كانت الاخيرة كانتخابات للمجالس البلدية في المحافظات العراقية للفترة 2003_2022 فقد استخدمت نظام التمثيل النسبي مع اعتماد القائمة المفتوحة مع الاختلاف في توزيع المقاعد وذلك باستخدام صيغة انتخابية تعطي فرصة للقوائم الصغيرة للحصول على مقاعد.[27]

في اعلاه ابرز المراحل التي عاشها النظام السياسي العراقي للفترة 2003_2022 والتي اظهرت دور المحتل الانجلو امريكي الاساسي ليس في اختراق هذا النظام والتأثير فية فحسب طيلة الفترة الزمنية اعلاه, ولكن اظهرت مدى صناعته ورعايته لذلك النظام السياسي المشوه والعقيم في انجاب دولة ذات مقومات رصينة يستحق ان يملكها العراق بثقله الاقليمي والدولي وتاريخه وموارده البشرية والاقتصادية. ومع التحولات المرحلية للنظام السياسي العراقي طيلة تلك الفترة, وبما ان النظام الصحفي والاعلامي يعتبر الظل المتطابق للفلسفة السياسية لنظام اي بلد . حيث يُعدّ الإعلام الوجه الآخر للسياسة، بدليل ارتباط نظريات الإعلام وانظمته بالمذاهب السياسية في اطار التأثير والتأثر، أي التفاعل فيما بين النظامين، لاسيما بعد ان تشعبت الدراسات الإعلامية، وتطورت الأفكار السياسية في هذا المجال. فوسائل الاتصال الجماهيري هي التي تعكس لنا وضعية أي نظام سياسي قائم، ودرجة تطوره واتجاهاته ومصالحها ورؤيتها لمتطلبات تماسك النظام نفسه ومتطلبات الدفاع عنه بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وتعمل على اقناعه عبر الاطر القانونية والسياسية والتنظيمية, وفي الوقت ذاته ان الفلسفة السياسية لأي نظام هي التي تصنع وتتحكم في أي نظام صحفي واعلامي. ((28))

لذا فان الاختراق الانجلوامريكي للنظام السياسي العراقي كانت له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في تطور النظام الصحفي والاعلامي العراقي طيلة الفترة الزمنية 2003_2022 من خلال جميع ابعاد النظام الفكرية والسياسية وتشريعاته القانونية والبنى التحتية والتمويل والممارسات الفعلية من قبل القائم بالاتصال على ارض الواقع في البلد, وانعكس هذا الاختراق السياسي في تطورات النظام الصحفي والاعلامي العراقي في الاصدارات المباشرة لوسائل الاعلام المختلفة للنظام الصحفي والاعلامي خاص بهذه المرحلة من قبل المحتل الانجلو امريكي او الاصدارات غير المباشرة لوسائل الاعلام المختلفة او وسائل الاعلام التي تلقت الدعم من قبله سواء كانت وسائل اعلام تدعي الاستقلالية او حزبية.

_ اقليميا: الاختراق الايراني للنظام السياسي العراقي وعلاقته بتطور النظام الصحفي والاعلامي للفترة 2003_2022.

اختلف الاختراق الايراني للنظام السياسي العراقي للفترة 2003_2022 عن ما سبقه من اختراق انجلو امريكي, فان هذا الاختراق وان تم من خلال غض النظر عنه من قبل المحتل, بل يمكن القول انه تم بتهيئة الاجواء الملائمة له وبرغبة المحتل الانجلو امريكي لتحقيق اهداف قريبة وبعيدة المدى في الاستراتيجية الانجلوصهيوامريكية لرسم شكل وهوية المنطقة بأدوات محلية من المنطقة ذاتها.

فبعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام 2003م، حدث تغير في الموقف الإيراني من أجل درء الخطر الأمريكي عن ايران، من اجل ان لا يطالها تغيير الأنظمة المارقة حسب الوصف الامريكي* في الشرق الأوسط والتي كانت ايران من بينها، الأمر الذي دفعها لتتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر استراتيجية استثمار الفرص والتي اثبتت الوقائع ان ايران خير مستثمر للفرص على اقل تقدير لفترة دراستنا 2003_2022، أملا من أن يجنبها هذا الموقف أي تحرك امريكي قد يطالها لاحقا، فقد تمكنت ايران من تحويل الوجود العسكري الأمريكي المكثف على جانبيها الشرقي والغربي (في افغانستان والعراق)، من وجود لحصارها، إلى فرصة التفاوض معها من قبل الولايات المتحدة بشأن تهدئة الأوضاع في العراق وأفغانستان مقابل إطلاق يد ايران وإشراكها في أي ترتيبات إقليمية لاحقة وتعزيز دورها الإقليمي، الأمر الذي دفعها بأن تمسك بالملف العراقي، وهي تعرقل المشروع الأمريكي في العراق، مما منع ذلك السياسة الأمريكية من ان تدفع المواجهة مع إيران إلى نقطة اللاعودة، لأسيما أن التحولات السياسية الجديدة في العراق أدت إلى تغيير في كيفية النظرة الايرانية إلى مسائل المنطقة وضرورة تعريف جديد لدور العراق في الاستراتيجية الإيرانية، ففي غضون عقود مضت كان العراق يشكل اكبر تهديد للأمن القومي الإيراني، وأدى التغيير في بنية السلطة في العراق إلى تحول

العراق من مهدد عسكري واستراتيجي لإيران إلى فرصة مغرية أمام الاستراتيجية الإيرانية.

حيث استثمرت ايران خروج العراق من التوازنات الإقليمية بعد الاحتلال الأمريكي لمصلحة تكريس هيمنتها وزعامتها على منطقة الخليج العربي وانفرادها بالتحكم في موارد النفط والطاقة من خلال هيمنتها على مضيق هرمز الذي يعد أهم ممر لعبور النفط إلى العالم، من خلال تقاسمها النفوذ على الخليج العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحديها للوجود العسكري المكثف على مياه الخليج، الأمر الذي عزز من دورها الإقليمي وهمش دور دول الخليج العربي اقليميا, واما على صعيد النظام السياسي العراقي الجديد فقد اشتركت ايران مع امريكا وبريطانيا في تشكيله من خلال قوتها الناعمة المتمثلة بهيمنتها المطلقة على العقيدة الفكرية للأحزاب والحركات الدينية التي لجئت الى ايران ابان النظام العراقي السابق او التي تأسست بالداخل الايراني بمسمى عراقي والتي كان لها حصة الاسد والكلمة الفصل داخليا في صناعة النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003. (29)

لقد شكل التدخل العسكري الأمريكي في العراق تناقضاً لإيران، لأنها كانت تجد نفسها محاصرة من قبل القوات الأمريكية من الشرق والغرب (افغانستان والعراق) من جهة، ومن جهة أُخرى وجدت ان الولايات المتحدة الأمريكية تُعد صاحبة الجميل الاكبر في اسقاط اكبر عدو استراتيجي لإيران، المتمثل بالنظام السياسي في العراق قبل 2003. وبعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق عام 2011والحراك الشعبي العربي في العام ذاته وما بعده تمكنت ايران من الوقوف إلى جانب الحركات الإسلامية التي تدعي التحرر وركوبها موجة الغضب الشعبي والجماهيري للشعوب العربية على انظمتها السياسية ومساندتها، برفقة تركيا وقطر، وفي الوقت نفسه عملت ايران على جذب روسيا الاتحادية والصين كحلفاء دوليين لمساندتها في سوريا إلى جانب حلفائها الإقليميين في العراق ولبنان واليمن والبحرين، والحيلولة دون سقوط النظام السوري، لاسيما عقب هيمنة تنظيم (داعش) الإرهابي على أغلبية المدن السورية بعد عام 2013. لذلك عملت ايران عبر استراتيجيتها في العراق بعد عام 2011 على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، لاسيما أن الحرب على الإرهاب ضد تنظيم داعش الارهابي عام 2014، قد أوجدت فرصة مناسبة لكي ترسخ إيران دورها في العراق، إلى جانب ما كانت تتمتع به من نفوذ عبر علاقاتها مع سوريا ولبنان، لكن هذا النجاح الإيراني رافقته خسارة على مستوى الرأي العام العربي، وهي خسارة مرتبطة بالعودة القوية لصورة إيران بوصفها دولة تتحرك بدوافع ظاهرها طائفية _وحقيقة تلك التحركات قومية عنصرية_ لدى قاعدة عريضة من الرأي العام العربي. وقد تميزت الاستراتيجية الايرانية الدعائية في العراق بسمات عدة منها محاولتها اختراق العقول واحتلال النفوس باستعمال أساليب مختلفة لاستغلال عواطف الجمهور وكسب ميولهم واتجاهاتهم. وتلازم تكتيك دعايتها مع

الحدث، وذلك عن طريق وضع استراتيجية من خلال أثارة النقاشات المستمرة والتأكيد على نقاط مركزية قليلة لتبقى عالقة في الذهن. وكذلك اخفاء حقائق الموقف السياسي والتلاعب بعقول الناس وتدمير وعيهم. اضافة الى الاغراق الإعلامي، حيث يتم خلط الاوراق عبر ضخ كم من المواد الإعلامية المتنوعة في مضامينها لتضليل الراي العام وتنمية القلق داخل المتلقين لخلق عدم الارتياح والتوتر لحدوث خطر او ضرر على النفس من مصدر ما. النشاط الدعائي الايراني الموجه الى المنطقة العربية عامة والعراق خاصة ليس حديث العهد واستخدام ايران لوسائل الاعلام المختلفة كان ينطوي على نشاط دعائي يرتبط بشعار سابق هو تصدير الثورة الاسلامية، ويرتبط ايضا برغبة رجال الدين في ايران بإعادة بناء الامبراطورية الفارسية تحت غطاء ديني. بدليل عدم توقف النشاط الدعائي الايراني الموجه للمنطقة العربية في اي مرحلة من مراحل الدولة الاسلامية الايرانية الا ان درجة وقوة هذه الدعاية قد مرت بفترات مد وجزر حسب الاحداث التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بالحرب الايرانية العراقية وما تبع ذلك من صراعات في المنطقة ومما ادى بالتالي الى تمرد النفوذ الايراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين فضلا عن تطور العلاقات السياسية والعسكرية التي ترتبط بها ايران بدول المنطقة لا سيما قطر وعمان والكويت. إن رغبة دول الجوار وقدرتها على التدخل في الشؤون العراقية، مرتبط بالتفاعلات الإقليمية والتطورات السياسية الداخلية العراقية بشكل كبير، وتعتبر ايران أكثر دول الجوار في ممارسة هذا الدور لمرحلة ما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق نهاية 2011م، لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على ثلث الأراضي العراقية عام 2014، والذي منح ايران فرصة أوسع للتدخل في العراق على شكل تقديم المعونة مدفوعة الثمن والاستشارات للحكومة العراقية لمواجهة التنظيم الارهابي، في إطار تعزيز استراتيجيتها اتجاه العراق، واستطاعت أن تبني شبكة من العلاقات مع مختلف القوى السياسية والعسكرية التي تديم من خلاله نفوذها ودورها في العراق.(30) فاغلب القوى السياسية التي سيطرت على النظام السياسي في العراق داخليا بعد الانسحاب الشكلي للاحتلال الانجلوامريكي صنفت بالاحزاب العقائدية التي تهدف الى الترويج عن اهداف احزابها العقائدية والتي تقدم تفسيرا عقائديا للازمات التي يعاني منها المجتمع. واغلب تلك القوى واكثرها سيطرة على المشهد السياسي العراقي تلك القوى السياسية التي تتخذ من قيادات الثورة الايرانية مرجع فكري وعقائدي لها. وصنفت ايضا بأحزاب وقوى المصالح غير المشروعة التي تبحث عن المصالح الذاتية والانية لها على حساب الوطن والمواطن وغالبا تلك القوى والاحزاب نشطت في المدن والمحافظات التي سيطر عليها داعش الارهابي عام 2014, واخيرا الاحزاب الشخصانية وترتبط بوجود اشخاص فاعلين والولاء يكون هنا للشخص اكثر من الحزب, وشمل هذا الصنف من الاحزاب والقوى السياسية تيارات سياسية عرقية وطائفية. ان المراقب لاختراق النظام السياسي العراقي 2003_2022 دوليا واقليميا من خلال ما تقدم, يمكن ان يحدد مرحلتين

مترادفتين ومتعاكستين لهذا الاختراق, المرحلة الاولى بدأت في نيسان 2003 وانتهت مع نهاية 2011 عند الخروج الشكلي لقوات الاحتلال الانجلو امريكي, وهذه الفترة شهدت سيطرة مباشرة من قبل المحتل الانجلوامريكي على سير النظام السياسي العراقي مع فسح المجال لمسرحية العملية السياسية من اتمام فصولها حسب رغبة المحتل, اما المرادف لهذه السيطرة المباشرة فقد تمثل بسيطرة ايران على تشكيل وتحديد هوية النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 داخليا على الاقل من خلال استخدام قوتها الناعمة في السيطرة على الاحزاب والقوى السياسية العراقية ذات التوجهات الفكرية والعقائدية المتخذة من قادة الثورة الايرانية مرجع عقائديا لها. اما المرحلة الثانية الممتدة من بداية 2012 الى 2022 فقد شهدت سيطرة ايران بشكل مباشر على فصول مسرحية العملية السياسية كما جاء بتصريحات كبار ساسة النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003. مع الابقاء على القوى المرادفة والمتعاكسة في هذه المرحلة مع دورها في المرحلة الاولى, الا وهو الاختراق الانجلوامريكي من خلال استخدام هذه المرة القوة الناعمة لتحقيق هذا الاختراق المتمثل بالسيطرة على اغلب الشخصيات السياسية في النظام السياسي العراقي الجديد على مختلف مشاربها الفكرية والعقائدية بسبب امتلاك الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ملفات الفساد المالي والاخلاقي والاجرامي بحق الشعب العراقي لأغلب تلك الشخصيات بعد ان مهدت امريكا وحليفتها لتلك الشخصية الطريق لانغماسها وتورطها بتلك الملفات المخزية بحق الوطن والمواطن. ففي المرحلة الاولى المتمثلة بالسيطرة المباشرة لأمريكا وحليفتها على النظام السياسي العراقي 2003_2011 اكدت تقارير صادرة عن منظمة الشفافية الدولية أن الفساد المالي في العراق أصبح لا مثيل له في التاريخ. كما أن العراق يحتلُّ أدنى درجة في قائمة الشفافية الدولية. كذلك صدرت عن "هيئة الشفافية العراقية" تقارير مماثلة ومفجعة. وهي كلها مؤشرات تقول لنا أن الفساد والنهب المالي في الدولة العراقية الجديدة، قد بلغ حداً كبيراً، وفي هذا الباب، فإن أمريكا وحليفتها، يتحملان مسؤوليات كبيرة عن الفساد الذي أحدثوه في العراق.[31]

ان اختراق النظام السياسي العراقي 2003_2022 دوليا واقليما تتحمل مسؤوليته كاملة دولتي الاحتلال (امريكا , بريطانيا) بغض النظر عن الدور السلبي الذي لعبته ايران في تحقيق اختراقها لذلك النظام الوليد, فلولا الضوء الاخضر من قبل المحتل للدور الايراني لما تغول ذلك الدور واصبح المتحكم الاول في تسيير النظام السياسي وفق أهدافه ومصالحة على حساب المصلحة العراقية سواء ان كان ذلك بشكل غير مباشر كما حدث في الفترة 2003_2011 او بشكل مباشر كما حدث في الفترة 2012_2022.[32] وكل ما تقدم يصب في نهاية المطاف في مصلحة تحقيق الاهداف الانجلوصهيوامريكية المتمثلة بأضعاف العراق واخراجه من دائرة التوازنات الاقليمية والدولية لغرض رسم جغرافية سياسية جديدة للمنطقة تحقق الامن القومي الصهيوني والمصالح الاقتصادية والاستعمارية لدولتي الاحتلال(امريكا, بريطانيا).

- **الاتجاهات الفكرية والعقائدية للنظام السياسي العراقي وعلاقتها في تطور النظام الصحفي والاعلامي 2003_2022.**

اتجاهات الاحزاب العراقية :

شهدت النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 بروز عدة احزاب وتيارات سياسية يمكن حصر ابرزه بأحزاب ذات توجهات اسلامية كحزب الدعوة وحزب الفضيلة والحزب الاسلامي العراقي. وأحزاب قائمة على العرق أو القومية كالحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني . وأحزاب تجمع بين العرق والدين كحزب الاتحاد الكردستاني الاسلامي. وأحزاب تدّعي العلمانية كالحزب الوطني الديمقراطي وحزب المؤتمر العراقي والحزب الشيوعي. وحركات وتيارات وتجمعات سياسية فضلت عدم تحويل نفسها الى تنظيم حزبي كالمجلس الاعلى الاسلامي والتيار الصدري وحركة الوفاق الوطني العلمانية. اضافة الى أحزاب وتجمعات صغيرة لتمثيل الاقليات.(33) بالرغم من ان النظام السياسي العراقي الجديد قد تشكل دون هوية واضحه بسبب تضارب الاتجاهات والعقائد للقوى المشكلة لهذا النظام وتناقضاتها وتضادها الذي انعكس واضحا في مواد دستور 2005 وما تلاه من تشريعات كون تلك القوى جميعها وبجميع تناقضاتها هي من صاغت ذلك الدستور بمباركة ودعم المحتل فأصبحت مواد عديدة من الدستور عائق حقيقيا لبناء الدولة العراقية الحديثة والمتطورة. ورغم التناقض والتضاد الفكري والعقائدي لجميع القوى والتيارات التي شاركت في بناء وتمرير مواد الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 كلٌ حسب نصيبه وحصته الا ان من الملاحظ ان الاتجاهات الفكرية والعقائدية للنظام السياسي العراقي بعد 2003 قد أُقصي منها اي حزب او تيار سياسي يحمل فكر قومي عربي من المشاركة في العملية السياسية في العراق 2003_2022 واختصار الاحزاب والتيارات والحركات القومية المشاركة بالنظام السياسي الجديد على القوميات الكردية والتركمانية والاقليات الاخرى, بسبب التخوف من عودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى العملية السياسية تحت مسمى قومي عربي جديد, والذي حُل وحُظر من قبل سلطة الاحتلال الانجلوامريكي في العراق بتأريخ 16 نيسان 2003، وأمرت بتنفيذ أمر الاعلان بالحل عن طريق إلغاء هياكل الحزب واطره واقصاء قياداته عن مراكز السلطة والمسؤولية في المجتمع العراقي. لتاتي المادة (7) اولا من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 وتأكد هذا الحظر. وكذلك قانون رقم (32) لسنة 2016 قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية. تميزت الحياة الحزبية في العراق بعد 2003 بِسمات عده منها ان الخريطة الحزبية في العراق غير محددة المعالم على الرغم من مرور عدة سنوات. وشخصنة القوى السياسية، اي ان القوى السياسية يرتبط وجودها واستمراريتها بشخص زعيمها. ولم تستطيع اي من القوى السياسية ان تستقطب العراقيين حول مشروع وطني حقيقي، ولم تصل تلك القوى في الوقت نفسه الى ابرام

عقد اجتماعي مع القوى السياسية الاخرى. وقد تميزت القوى السياسية بسرعة الانتقال من اتجاه الى اخر، استنادا الى الربح والخسارة المصلحية، وليس على اساس فكري. فبنت تحالفات بين تلك القوى اغلبها على اسس مصلحية ضيقة، غيبت فيها المصلحة العليا لبناء الدولة.((34))

أصبح العراق ساحة لصدامات سياسية، وأصبح بلداً يعاني من فراغ سياسي وأمني، ودولة بلا مؤسسات سياسية ولا هيئات سلطه، بهذا أصبح الوضع العراقي والقضية العراقية غاية الحساسية والتشابك. ولعل من أبرز المؤشرات هو ظاهرة إنشاء الكثير من الحركات والأحزاب السياسية إلى درجة أصبح هناك أكثر من (200) حزب وحركة سياسية بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد قبل 2003، وأصبح واقع العراق يعاني من مشاكل اجتماعية بسبب اخفاقات نظامه السياسي الجديد, وبرزت بشكل كبير تلك الاشكاليات بعد سقوط الحكومة المركزية في بغداد, وأصبحت هناك بطالة عارمة وتخلف اقتصادي شديد وارتفاع معدلات الجريمة بكل أشكالها، وأصبح هناك انتشار لآفات اجتماعية كان العراق وباعتراف المنظمات الدولية المختصة خالياً منها قبل الاحتلال مثل آفة المخدرات، وأصبح هناك ضعف متزايد في البنى الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والخدمية والعلمية والسياسية والأمنية واتسم الوضع العراقي في هذه الفترة بوجود خلافات ورؤى سياسية متناقضة من اجل تشكيل مستقبل العراق وشكل الدولة, هل هي دولة فدرالية؟ او دولة كونفدرالية؟ أم دولة مركزية؟ وهناك قوى وجهات تسعى لخلق فتن طائفية وعرقيه ومذهبيه وهي مشاكل خطيرة لأن هذه المشاكل لها تفاعلاتها وامتداداتها على الصعد المحلية والإقليمية والدولية وهناك جهات خارجية تغذي مثل هذه المشاكل وفقاً لمصالحها الاستراتيجية. من جهة أخرى شهد النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 اختلافات حول دور الدين _الإسلام_ في السياسة فقد امتلك هذا النظام الوليد قوى سياسية ذات اتجاهات نحو فصل الدين عن الدولة وهناك توجهات إسلامية أصولية، اضافة الى تيارات وسطية، فأصبح الواقع السياسي العراقي يشير إلى هذا المزيج المركب والمعقد من نظام سياسي دون هوية فهو نظام شرقي وغربي واسلامي اصولي ووسطي وليبرالي واتحادي وانفصالي...الخ من المسميات في ان واحد.

إن التحولات السياسية التي تمثلت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا وتغيير نظام الحكم العراقي بالقوة وإنشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة وبالشكل الذي فتح الباب واسعاً أمام الروئ والأفكار والعقائد المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان قد ابرزَ إشكالية إدارة الشؤون السياسية وعبر أي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً للتعامل مع التركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيلة والوضع السياسي الجديد الناشئ عن طبيعة الاحتلال والبيئة السياسية الداخلية والخارجية للعراق.

وقد برز العديد من القوى الاجتماعية المؤثرة في النظام السياسي العراقي الجديد اضافة لما سبق من قوى وتيارات سياسية تمثلت في العشائر والمرجعيات الدينية العليا ذات النفوذ الاجتماعي الواسع. ان تعدد الرؤى للأحداث والقضايا وتباين المواقف حولها كما مر ذكره في في النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 قد يدفع الى الكشف عن اتجاهات القائم بالاتصال وانتماؤه السياسي من خلال تبنيه لخيارات معينة دون سواها في العمل الصحفي والاعلامي، حيث يعد بعض المتخصصين ان الاتجاهات السياسية تعد ثاني العوامل من حيث القدرة على التأثير في خيارات نقل الاحداث والاخبار من قبل القائمين بالاتصال بعد الانحياز الثقافي، وهذا ما أكدته عدة دراسات مهمة عن التوجهات السياسية للقائمين بالاتصال إلى وجود تنوع في الانتماء السياسي بينهم. ان للقائم بالاتصال اتجاهات نحو ذاته ونحو موضوع رسالته الاعلامية ونحو الجمهور، فاتجاهه نحو ذاته يؤثر على نوع الرسالة التي يؤديها وعلى تأثيرها، فاذا كان اتجاهه نحو ذاته ايجابيا فانه يولد الثقة في نفسه مما ينعكس على من يتعاملون معه فيثقون برسالته الاعلامية، واتجاهه نحو الموضوع فلابد ان يؤمن بما يكتب وينشر، فالقائم بالاتصال يكلف بالكتابة عن اشياء كثيرة واذا لم يؤمن بصدق ما يقوله ويقتنع به، يصبح من الصعب عليه ان ينقل معلوماته بفاعلية, اما اتجاه القائم بالاتصال نحو الجمهور فيعد من العوامل التي تحدد مدى نجاح أو فشل الاتصال، فالجمهور لا يستمع ولا يقتنع بكلام شخص يشعر انه لا يهتم به حتى وان كان ما يقوله صحيحا ومنطقيا. ان القائم بالاتصال كلما كان ذا اتجاه سياسي أو عقائدي سيؤثر ذلك في قراراته في نشر الرسائل الإعلامية والصحفية، ويهمل كل ما يخالفه أو يتعارض مع مصالح فكره، أو على الاقل سيقلل من شانه. وهناك علاقة بين الاتجاه السياسي للقائمين بالاتصال وادائهم الصحفي والإعلامي، إذ أن عدداً من القائمين بالاتصال الذين تتعارض اتجاهاتهم الايديولوجية مع السياسة الإعلامية يلجؤون إلى نشر اعمالهم في وسائل أُخرى تتناغم مع اتجاهاتهم السياسية، أي ان أداءهم الإعلامي يصبح معتاد في الوسائل التي تتعارض مع اتجاهاتهم. وظهر ذلك جليا من خلال الممارسات الإعلامية والصحفية للقائم بالاتصال في وسائل الاعلام المختلفة للنظام الصحفي والاعلامي في العراق, حيث ينتقي القائم بالاتصال في تلك الوسائل الرسائل الإعلامية التي تنسجم مع أيدولوجيته الفكرية أو تشكل أهمية لحزبه او تياره اذا كان منتميا له.[35]

ويفترض السلوك المهني على القائم بالاتصال ان يعتمد على الضبط الذاتي للمشاعر والميول والاتجاهات في المواقف المختلفة والاحتفاظ بحاجاتهم الخاصة بعيدا عن مواقفهم المهنية كذلك التصرف بطريقة مهنية والاعتماد على الأسلوب الموضوعي واستخدامهم الفهم والتحليل بدلا من الاحكام العشوائية. لذا نجد ان القيم الذاتية للقائم بالاتصال واتجاهاته تشكل ضغطا عليه وتؤثر في ادائه الصحفي مهما حاول ان يبتعد عن الذاتية ويلتزم بالموضوعية فلا بد ان يتسرب شيء منه للسطور

التي يكتبها والخبرة المهنية ومستوى التدريب والتعليم الذي يحظى به القائم بالاتصال يمكن ان يساعد في ضبط ذاتية القائم بالاتصال ويجعله يتعامل مع الموضوعات الصحفية بحرفية أكثر.(36)

لذا فان فئه الصحفيين والاعلاميين المهنيين الذين يعملون في وسائل الاعلام الحزبية وحتى الرسمية الى حد بعيد ولديهم فكر وعقائد سياسية ورؤى وطنية ابعدوا عن العمل في النظام الصحفي والاعلامي العراقي الجديد, وتم الاستعانة بمن هم دخلاء على مهنة الصحافة والاعلام لسد الفراغ الذي احدثه ابعاد محترفو الاعلام الحقيقين. مما ادى بوسائل الاعلام للأحزاب والتيارات السياسية في النظام الصحفي والاعلامي الجديد بالابتعاد عن المهنية والامتياز بالانغلاق الحزبي والتقليدية والعشوائية والرتابة. لهذا ادت الاتجاهات السياسية والفكرية والعقائدية للقوى والتيارات السياسية في العراق بعد 2003 دورا هاما في تعدد التوجهات السياسية والايدلوجية للنظام الصحفي والاعلامي العراقي بذات العدد لتلك القوى السياسية المسيطرة على المشهد السياسي الجديد اضافة الى الهامش البسيط لوسائل الاعلام المستقلة والتي سعت لإيجاد موطأ قدم لها وسط زحمة وشدة التنافس غير المنصف مع وسائل اعلام تلك الاحزاب والتيارات صاحبة المال والسلطة والنفوذ في العراق الجديد, قبل ان تتنفس الصعداء _ وسائل الاعلام المستقلة _بعد العام 2010 عند تعرف واستخدام النظام الاعلامي والصحفي العراقي لوسائل الاعلام الجديد لـ (New Media) التي احدثت توازن نوع ما بين سيطرة الاحزاب والتيارات السياسية السلطوية والدور الفاعل لوسائل الاعلام المستقلة. وهذا ما اثبتته الوقائع العملية لنظام الصحافة والاعلام في عراق ما بعد 2003 والذي هيمنت علية القوى والاحزاب والتيارات السياسية التي اورثها المحتل السلطة دون الدولة في نظام سياسي ولد مشوه من رحم اجندات المحتل السلبية اتجاه بناء دولة عراقية حره وديمقراطية وحديثة ومتطورة كتجربتي المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

- **التحول السياسي عبر محاولات اصلاح النظام السياسي العراقي بواسطة الحراك الجماهيري للفترة 2003_2022:**

شهد العراق حراك جماهيريا منذ الايام والشهور الاولى لاحتلال بغداد في نيسان 2003 من قبل التحالف الانجلوامريكي وعلى مختلف الصعد, استقبل من قبل قوات المحتل بطرق مختلفة كل حسب نوع تلك المطالب الجماهيرية, فكانت ردت الفعل للقوات المحتلة ممتدة من الترحيب بالتظاهرات وحمايتها مرورا بالتعنيف والتفريق السلمي او التجاهل وصولا الى تفريقها بالرصاص الحي, لكن هذا العبء (مواجهة التظاهرات) خُفف عن القوات المحتلة عند تأسيس مجلس الحكم العراقي وما تبعه من تشكيل لحكومات عراقية متعاقبة للفترة 2003_2022 والقي على عاتق تلك الحكومات وخاصة بعد العام 2011 الذي شهد الخروج الصوري لقوات الاحتلال.

فقد برزت العديد من الاحتجاجات على الأوضاع السياسية والاقتصادية لاسيما مع وجود البطالة بسبب كثرة خريجي المدارس والمعاهد والجامعات، بسبب غياب دور تخطيط الدولة لاستيعاب طاقات المجتمع المختلفة وعدم توافر فرصة عمل في القطاع العام والخاص، مما اجبر الحكومة إلى الانفتاح السياسي من اجل امتصاص غضب القوى الجماهيرية وإجراء إصلاحات في غالبها كانت شكلية، مما دفع المطالبين بالإصلاح إلى التجمهر واستعمال العنف المتبادل.

إن الإصلاح الجزئي الذي قامت به الحكومات العراقية المتعاقبة جاء بطبيعة الحال نتيجة مطالبة المواطنين بالإصلاح السياسي وإعادة صياغة العلاقات التي تربطهم بمؤسسات الدولة وجعلها أكثر ديمقراطية وانسجاما مع حقوقهم السياسية والإنسانية ومكافحة المحسوبية الحزبية والفئوية في التعامل معهم. إن تجربة الحكومات العراقية المتذبذبة في الإصلاح السياسي ومدى انعكاسه على تحسن أداء الأجهزة الحكومية ليست ببعيدة عن الواقع المشار إليه، ففي ظل صعوبة الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدولة العراقية بسبب الاخفاقات الحكومية المتكررة فإن الإصلاحات تركزت في بداياتها على المطالب الخدمية، وما إن لبثت هذه المطالب ان تحولت إلى مطالب سياسية لارتباط الجانب الخدمي بالسياسات الحكومية وركزت على الإصلاحات الدستورية والقانونية. إذ أصبح الإصلاح السياسي مطلبا أساسيا يردده الإفراد بغيا للحصول على حقوقهم الدستورية المشروعة وذلك للحد من الفقر والبطالة وتردي الخدمات وتوفير البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية وهذا الإصلاح يتحقق من خلال تضافر الجهود المجتمعية مع الحكومة وقد اجبر الحراك المدني في العراق الحكومات العراقية المتعاقبة على تحقيق مجموعة من الإصلاحات التي تمس الحياة بشكل مباشر، لكن سرعان ما تلتف تلك الحكومات على تلك الاصلاحات وتحولها لمصالح الاحزاب والقوى السياسية المكونة لتلك الحكومات, وشملت تلك الاصلاحات الخجولة النظام السياسي والنظام الانتخابي والجوانب الاقتصادية والادارية اضافة الى الجوانب الاجتماعية والثقافية. ولعل ابرز الإصلاحات الخجولة في النظام السياسي العراقي الجديد هو ما قدمه رئيس الوزراء حيدر العبادي ابان سيطرة تنظيم داعش الارهابي على ثلث الاراضي العراقية في وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في الحكومة التي سميت من قبل تلك القوى بحكومة الوحدة الوطنية لسنة 2014، وأول هذه الخطوات الإصلاحية تمثلت في تشكيل حكومة على أساس مبدأ الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد والمفسدين، وإجراء الإصلاحات المطلوبة في الجهاز الإداري للدولة، واعتماد أسس واستراتيجيات جديدة بما في ذلك مراجعة واقعية لمنظومة الفساد ومكافحته كما نصت علية تلك الوثيقة.[37]

وكذلك نصت المادة (ثامناً) من الوثيقة ذاتها على تحقيق التمثيل المتوازن للمكونات المجتمعية في الوظائف العامة في مفاصل الدولة المختلفة من خلال تشريع قانون

الهيئة العامة لضمان التوازن وفق المادة (105) من الدستور. والتأكيد على حرص الحكومة على ضمان استقلالية القضاء وإبعاده عن التأثيرات السياسية والطائفية. إما بعد عام 2015 اخذ منحى الإصلاح السياسي بشكل أخر وذلك بسبب ضغط الحراك الاحتجاجي في محافظات بغداد والوسط والجنوب على الحكومة وتأييد المرجعية الدينية في النجف شجع رئيس الحكومة حيدر العبادي في 9\8\2015 اي بعد الجمعة الثانية للتظاهرات، بإطلاق برنامج إصلاح، متخذا من الاحتجاج ومطالبات المرجعيات الدينية سندا له، في لحظة بدأت مؤاتيه لتحقيق اصلاح حقيقي _لو كانت هناك رغبة حكومية صادقة_ وان هذا الإصلاح ضم خمسة حزم حول الإصلاح والفساد والخدمات والترشيق الوزاري وقدمت ورقة الإصلاح إلى مجلس البرلمان للمصادقة عليها. يمكن القول إن الحراك المدني أسهم بجزء بسيط في الإصلاح السياسي من خلال المطالب التي رفعها المتظاهرون التي تمثل بمحاربة الفساد السياسي، وكشف ملفات الفساد للمسؤولين، والمطالبة بالقضاء على المحاصصة الحزبية السياسية، فكانت استجابة رئيس الوزراء العبادي لهذه المطالب من خلال تغيير بعض الوزراء ومحاولة تقليل وترشيق عدد الوزراء وحاميات المسئولين، وكذلك دمج بعض الوزارات العراقية مع بعضها الأخر، من اجل تقليل الإنفاق، فضلاً عن تشكيل كابينة وزارية جديدة مع محاسبة المفسدين، ومحاولة ترشيق عدد المسؤولين، وهذه جميعها إصلاحات بسيطة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، ولم ترتق إلى مطالب المحتجين والمتظاهرين منذ 25 شباط 2011.

اما على صعيد النظام الانتخابي تعد أحد نجاحات الحراك المدني هو الإسهام في تعديل و إصلاح والتغيير في بعض القرارات أو القوانين، فالحراك المدني العراقي كان قادرا على إحداث تأثير في العملية السياسية ونجح الى حد ما في تعديل بعض القوانين ومنها قانون سانت ليغو الانتخابي سيء الصيت, الذي يعد أحد طرق نظام التمثيل النسبي وهو إعطاء كل حزب أو قائمة انتخابية عددا من المقاعد النيابية يتناسب مع قوتها العددية والأصوات التي يحصل عليها، وتم الأخذ بنظام التمثيل النسبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما نص الدستور الدنماركي العام على إتباع هذا النظام[38].

اعتمد العراق منذ التغيير عام 2003 في نظامه الانتخابي على نظام التمثيل النسبي الذي يعتمد على مبدأ مفاده يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها ذلك الحزب في الانتخابات, مع وضع عتبة انتخابية بعشرات الالاف من الاصوات يتحتم على المشاركين جمعها لدخول التنافس على المقعد الانتخابي مما يحرم المستقلين والاحزاب الصغيرة من الحصول على اي مقعد برلماني برغم حصولهم على اصوات اعلى من الاصوات التي يحصل عليها افراد الاحزاب الكبيرة والتي تستحوذ على المقاعد الانتخابية من خلال جمعها لعشرات بل مئات الالوف من الاصوات عبر زج مرشحين محليين كثر لجمع اصوات تصب

بالتالي لصالح تلك الاحزاب مقابل مغانم بسيطة لأولئك المرشحين الكومبارس. وقد قرر مجلس النواب العراقي في جلسته التي عقدها يوم 4 تشرين الثاني 2013 اعتماد نظام سانت ليغو المعدل (1.9) والتي تم تضمينها في الفقرة (14) من قانون الانتخابات وهي طريقة توزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة. مما اثار حفيظة الجمهور العراقي حيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media) في العراق جدلا وانتقادا واسعا بشأن القرار النيابي وانطلاق دعوات إلى تفعيل حركة الاحتجاج، ودعا ناشطون إلى تظاهرة حاشدة في ساحة التحرير للتعبير عن رفض هذا القانون، للحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة وتصاعدت المطالبات بتشريع قانون انتخابات يضمن إعطاء فرصة الأحزاب الصغيرة والمستقلين للفوز في الانتخابات, فقد استطاعت الحركة الاحتجاجية إيقاف هذا القانون واعتماد طريقة (1.7) في الانتخابات لعام 2018, وتعتبر جزئية غير كافية لكنها اقل ضررا للأحزاب الصغيرة والمستقلين من النسبة المعدلة. ويبدو إن غالبية الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة تعارض القائمة المفتوحة في الانتخابات مما جعل ذلك المعوق الأكبر الذي يواجهة تشريع قانون انتخابات القائمة المفتوحة، وهذا من شأنه إن يكون محركا للراي العام وتصاعد الدعوات للاعتماد على القائمة المفتوحة في الانتخابات بدلا من القائمة المغلقة من خلال تظاهرات شعبية شهدها العراق في مدن رئيسة عدة في البلاد كبغداد والبصرة والسماوة. نتيجة لظهور دعوات كثيرة بشان ضرورة تطوير النظام الانتخابي في العراق، من اجل إعطاء الناخب فرصة أفضل لمنح صوته إلى مرشح ما وليس إلى حزب او كتلة معينة فقد ظهرت مطالب متزايدة لتغير بعض خصائص النظام الانتخابي المتبع.[39]

وكما مر بنا في الفصل الثاني من دراستنا حيث شهد العراق انتفاضة تشرين 2019 الشعبية التي اصبحت تاريخ لبدء مرحلة جديدة من بناء النظام السياسي العام في البلد ووضعت النظام السياسي العراقي في احرج موقف يمر به منذ تأسيسه في 2003, اذ لجئت جميع سلطات النظام السياسي العراقي (التشريعية, التنفيذية, القضائية) بسبب جهد وعزيمة ودماء المتظاهرين واصرارهم على التغيير وما سببه ذلك من ضغط جماهيري هائل في ساحة التحرير ببغداد واغلب محافظات الوسط والجنوب, مما حدا بالسلطات الى اجراء تغيرات سريعة معترفة بانحراف النظام الذي كان يدعي الديمقراطية واهتزازه امام عزيمة واصرار المتظاهرين, فشملت تلك الاجراءات اصدار قانون جديد للمحكمة الاتحادية العليا* التي اديرت منذ 2005 بقرار حكومي مستند الى قانون المرحلة الانتقالية. وعزل الحكومات المحلية في جميع المحافظات من خلال التصويت على ذلك في مجلس النواب العراقي., وكذلك طال العزل الحكومة المركزية بأكملها من خلال اجبارها على تقديم استقالتها وقبول تلك الاستقالة من قبل البرلمان العراقي, إضافة الى اقرار تعديل لقانون الانتخابات الجديد لعام 2022.[40] اكثر انصافا من سابقة رغم انه لا يلبي كامل طموح المتظاهرين,

واعلان قيام انتخابات مبكرة ولأول مره في تاريخ النظام السياسي الجديد فُرض رئيس للحكومة دون رغبة الاحزاب المتسلطة بغض النظر عن مدى موقف الجماهير المنتفضة من الحكومة الجديدة, حيث طالب المتظاهرون بتغيير النظام السياسي ككل, الا ان شعارات الانتفاضة التي ولدت من رحم معاناة العراقيين والتي كانت بالضد من الموقف الايراني والامريكي من الشأن الداخلي العراقي على حدا سواء والمطالبة بسيادة وطن اثارت سخط وغضب الدول المتحكمة في المشهد السياسي العراقي مما ولد ذلك عدم تعاطف من تلك القوى المؤثرة في المشهد العراقي مع الانتفاضة وسُلط ضغط كبيرا على ساحات التظاهر ادى الى تلاشي تلك الساحات ولو الى حين بانتظار ما قد تنتج عنه الاصلاحات التي ما كانت ان تتحقق لو ارادة الشعب الثائر على الفوضى والفساد وانهاك الدولة.

على الصعيد الاداري تحقق جزء من الإصلاحات الإدارية بفعل تأثير حركة الاحتجاج ففي سنة 2015 بدأت اول تظاهرة بأربعة آلاف متظاهر، ولكن زخم الحركة تصاعد وصولاً إلى تظاهرات نهار الجمعة الرابع. وفي المقابل، أطلق رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي حزمة إصلاحات، الإدارية منها دمج عدداً من الوزارات، وزارة البيئة مع وزارة الصحة ووزارة السياحة والاثار مع الثقافة ووزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والغاء حقائب وزارة الدولة التي منحت سابقا ترضية للأحزاب والقوى السياسية التي لم تحصل على وزارة فعلية من اجل تخفيض التكاليف المالية و امتصاص التضخم المالي ، وخفّض عدد عناصر المواكب الأمنية للوزراء ومستشاريهم ومن ضمنهم الرئاسات الثلاث تحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية. إلى جانب إصدار أوامر بإيقاف مخصصات حمايات المسئولين المتقاعدين.

يمكن القول إن الإصلاحات التي ذكرت آنفا هي إصلاحات جزئية، فالنظام السياسي العراقي2003_2022 نظام مأزوم يحتاج إلى الإصلاح الشامل، وقد بات من الضروري العمل على إجراء عملية إصلاح في بنية النظام السياسي العراقي الذي أسس في ظل ظروف استثنائية، على اقل تقدير ان لم نقل بناء نظام سياسي جديد يتصف بالحرية والديمقراطية الحقيقية التي يتطلع اليها الشعب العراقي بكافة فئاته وشرائحه من خلال إعادة النظر في عدة مواد دستورية وتفعيل القوانين المعطلة التي تصب في المصلحة العامة لبناء دولة المواطنة ذات السيادة الكاملة.[41]

المقابلات العلمية المتعمقة:

_ مقابلة د. اكرم فرج الربيعي.[42]

بشان علاقة النظام الصحفي الاعلامي في العراق بعد 2003 بالتحولات السياسية والمتمثلة بمدى تأثير التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال الانجلوامريكي على تطور ابعاد ذلك النظام فقد رأى الخبير ان اسباب الفوضى

الصحفية والاعلامية التي اعقبت الاحتلال مباشرة ليست وليدة ساعتها فحسب, وانما نتجت عن تعطش جماهيري كبير ليس لممارسة الصحافة والاعلام فقط وانما على جميع الصعد الثقافية بسبب الحصار الخانق الذي سبق الاحتلال بثلاثة عشر سنة والذي لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب, وانما شمل التطور العلمي والثقافي, وهذا الجانب كان مؤشر لدى المحتل, بدليل اطلاقة للحريات الصحفية والاعلامية بشكل تعدى ممارسة الحريات الى مستوى خلق الفوضى الصحفية والاعلامية التي تصب مع باقي النظم الاخرى بإناء الفوضى الخلاقة التي اعلن عنها المحتل كسياسة ينتهجها تجاه ليس العراق فحسب وانما جميع دول المنطقة وخاصة العربية منها. وبسبب رصانة سياسة المحتل هذه تجاه النظام الصحفي والاعلامي العراقي لما احدثه من فوضى من خلال حله للنظام السابق بالكامل وعدم وضوحه بتأسيس نظام صحفي واعلامي جديد ذو هوية محددة انسحبت هذه السياسات على التحولات السياسية اللاحقة التي شهدها العراق كنشوء مجلس الحكم والحكومات الانتقالية والمؤقتة والسلطات المنبثقة عن دستور 2005 وصولا الى سنة 2022, فلم تشهد تلك التحولات المتلاحقة تطورا يعتد به للنظام الصحفي عما اتى به المحتل, لا بل شهد النظام الصحفي تطور سلبيا نحو توجيه الاعلام الرسمي لمصلحة السلطات وخاصة السلطة الحكومية من خلال اصدار تشريعات قانونية تحمل الطابع السياسي اكثر من الطابع القانوني والدستوري. كمثال لا للحصر من خلال ربط تمويل هيئة الاعلام والاتصالات وشبكة الاعلام العراقي بوزارة المالية الحكومية وغيرها من الاجراءات التي حدت من استقلالية عمل السلطة الرابعة. واضاف الخبير واما التطور الايجابي في النظام الصحفي والاعلامي في العراق في هذه الفترة فقد تمثل بالتحول السياسي الذي احدثته الاحتجاجات والتظاهرات الجماهيرية والتي شكلت وعيا شبابيا جديدا وايجابيا ليس سياسيا فحسب وانما انسحب على تطور استخدام وسائل الاعلام وخاصة الجديدة منها (**New Media**) والمجتمعية (**Social Media**) التي اثرت وساهمت بشكل كبير في هذا التحول السياسي المهم في عراق ما بعد الاحتلال.

_ مقابلة الاستاذ حسن عبد الله سالم.[43]

بشان تأثير التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال الانجلوامريكي على تطور ابعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022, رأى الخبير ان هناك تأثيرا كبيرا شهده النظام الصحفي والاعلامي في هذه الفترة تمثل في جلب المحتل لشخصيات اعلامية ذات نهج سياسي تابع لتوجهاته اضافة الى تشجيع الشخصيات الاعلامية المحلية التي رغبت في الانخراط في مشروع الاحتلال واصبحت جزءا منه, مما انعكس ذلك التحول على سير عمل النظام الصحفي والاعلامي الجديد في عراق ما بعد الاحتلال. اما في مرحلة تولي مجلس الحكم وانبثاق الحكومة المؤقتة فقد شهد النظام الصحفي والاعلامي متنفسا للصحفيين والاعلاميين في التعامل مع السلطات رغم المؤاخذات عن تلك الحكومة, حيث رفع

بعض من الحرج في التعامل مع تلك السلطة كونها سلطة تتكون من عراقيين وليس سلطة احتلال, وشهد النظام الصحفي والاعلامي آنذاك تنفيسا اكثر في الحومة الانتقالية المنبثقة عن الجمعية الوطنية بعد ذلك برئاسة (ابراهيم الجعفري) خاصة وان هذه المرحلة اعيد فيها الحق الوظيفي لعدد كبير من شريحة الصحفيين والاعلاميين الذين سرحهم الحاكم المدني بعد حل وزارة الاعلام وفق ار سلطة رقم (2) لسنة 2003, الا ان هذه الايجابيات المحدودة في هذه التحولات السياسية لم تمنع تأشير العديد من السلبيات لممارسة تلك السلطات المنبثقة عبر هذه التحولات تجاه النظام الصحفي والاعلامي في العراق آنذاك.

اما بخصوص تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 وسلطاته المتعاقبة على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022 فقد اشار الخبير الى ان هذا التحول قد اتاح للنظام السياسي تعدد السلطات مما انعكس بالتالي على النظام الصحفي والاعلامي من خلال تشريع بعض القوانيين وفق ذلك الدستور وتعديل او الغاء اخرى تخص النظام, مع الاحتفاظ بالملاحظات التي ذكرناها بخصوص تلك التشريعات انفا.

اما بخصوص تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة بروز الحراك الجماهيري الشعبي للفترة 2011_2022 على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022 , فقد اشار الخبير على وجود نقلة نوعية في وسائل الاعلام للنظام تمثل بدخول وسائل الاعلام الجديد () في توجيه الجمهور بشكل عملي وفعال واجبار السلطات على الانصات لمطالب ذلك الجمهور والاستجابة لها بصورة اكبر. واستمر هذا التأثير الايجابي طيلة فترة الاحتجاجات الجماهيرية الى ان اتضح ذلك التأثير جليا في احتجاجات اكتوبر 2019 ودور تلك الوسائل الاعلامية الجديدة في توجيه الجماهيري وايصال مطالبهم في اصلاح النظام السياسي والنهوض بالواقع الخدمي والاعمار والقضاء على الفساد وما نتج عنه من بعض الاصلاحات السياسية وخاصة الاطاحة بالحكومة القائمة آنذاك وتعديل قانون الانتخابات العامة واجراء انتخابات مبكرة.

_مقابلة د. جاسم الحلفي[44]

بشان مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال الانجلوامريكي والسلطات العراقية المتعاقبة حتى 2022, على تطور ابعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022, فقد رأى الخبير ان هذه التحولات وبمختلف السلطات سواء كانت سلطة احتلال اول سلطات عراقية قد نجحت في تهديم النظام الصحفي والاعلامي السابق لسنة 2003 بشكل كامل, وقضت مجتمعتا على النظام السلطوي والموجة من خلال الاجراءات المختلفة التي قامت بها تلك السطات, الا ان تلك السلطات مجتمعتا لم تسطيع وطيلة تلك الفترة من بناء نظام

صحفي واعلامي حر وديمقراطي يلبي طموح وتطلعات ومصالح الشعب العراقي, فكما ذكرنا سابقا ان بداية تأسيس النظام الصحفي والاعلامي الجديد ابتدأ عمليا بإصدار الامرين (65) و(66) لسنة 2004 من قبل السلطة المدنية للاحتلال وكما مر بنا سابقا, وهما كما ذكرنا كانا تشريعين متقدمين في مجال الحريات الاعلامية والصحفية, الا ان ضعف التطبيق وعدم وجود متطلبات نجاح هذان التشريعان كما ذكرنا سابقا, وتوالي السطات ذات الاتجاهات الفلسفية والسياسية المتضاربة كل هذا وغيره ادى الى تراجع النظام الصحفي والاعلامي لمصلحة سلطة الحكومة على حساب الصالح العام وتحول الاعلام وخاصة الرسمي منه مدافعا شرسا عن السياسات الحكومية بغض النظر عن الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها تلك الحكومات بحق العراق.

اما بخصوص مدى التأثير المتبادل بين وسائل الاعلام الجديد في النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2020, و الحراك الجماهيري الشعبي خلال الفترة2011_2022, رأى الخبير ان في فترة اصبحت اعلام الـ (**Social Media**) ووسائل الاعلام الجديد (**New Media**) هو القائد والموجه للحركات الاحتجاجية وهو من يعيد انتاجها من خلال تحديد شعاراتها وتوقيتاتها والترويج لها والدفاع عنها ضد الاعتداءات التي تطالها وايصال صوتها الى العالم الخارجي ونقل الراي العام الدولي تجاهها, اضافة الى الحملات التي تنطلق من اجل الافراج عن معتقلي تلك الاحتجاجات. وهذا الدور غالبا ما يقوم به عبر وسائل الاعلام الجديدة هذه, عامة النشطاء بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية والتعليمية ومكانتهم الاجتماعية. اضافة الى ان اغلب وسائل الاعلام التقليدية باتت تعتمد على الـ (**Social Media**) كمصدر رئيس ومهم من مصادر اخبارها ومعلوماتها اضافة الى كونه مقياس لمعرفة اتجاه الراي العام السائد في تلك الفترة.

_ مقابلة ا. خضر خلف الدليمي[45]

بشان علاقة التحولات السياسية بتطور النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022 ومدى تأثير التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال على ذلك التطور رأى الخبير ان هذا التحول السياسي ادى الى انتقاله نوعية في تطور النظام الصحفي والاعلامي العراقي بعد ان كان نظام شمولي اصبح نظام يدعى الحرية واقرب ما يكون فوضويا بسبب ان تلك الانتقالة تمت بدون تدرج طبيعي مما حرم النظام الجديد الاستفادة من ابعاد النظام الصحفي والاعلامي السابق, اما بشان التحولات السياسية التي مثلت السلطات العراقية المتعاقبة من مجلس الحكم والحكومة المؤقتة مرورا بالحكومة الانتقالية والجمعية والوطنية والسلطات العراقية المنبثقة عن دستور 2005 فقد رأى الخبير ان تلك التحولات لم تأتي بجديد عن التحول السابق ان لم نقل سعت بشكل او اخر لتقييد بعض الحريات التي اطلقت في

التحول الاول وتقييد العمل الصحفي والاعلامي لمصلحة الجانب الحكومي قدر المستطاع. ورأى الخبير ان للتحول السياسي المتمثل بالحراك الشعبي اثر فعال لتطور وسائل اعلامية وصحفية جديدة تمثلت بوسائل الاعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعية أضيفت وفرضت نفسها كوسائل اعلام حديثة تضاف الى وسائل الاعلام التقليدية وتفوقت عليها في مواطن عدة, حيث استخدمت لتنظيم سير عمل تلك الاحتجاجات وتنظيم اوقاتها ...الخ, واشار الخبير الى قناعته الخاصة به ان هذه الاحتجاجات لم ترقى لمستوى الحراك الشعبي بسبب انها مثلت فئة الشباب والصبية وكانت شبه خالية من باقي الفئات العمرية الاخرى, الا من بعض الشخصيات التي اريد لها ان تكون ومضات اعلامية لتلك الاحتجاجات.

_ مقابلة د. عمار طاهر محمد[46]

بشان اثر التحولات السياسية في العراق على نظام الصحافة والاعلام الجديد للفترة 2003_2022, ومنها التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال الانجلوامريكي رأى الخبير ان هذا التحول رافقه حريات صحفية واعلامية كبيرة لحد الفوضى, لكن ان هذا التحول السياسي لم يكن صاحب ارادة في تغيير واقع النظام الصحفي والاعلامي في العراق الى واقع افضل يحقق الاهداف المرجوة, اما عن التحول السياسي المتمثل بمجلس الحكم الانتقالي والحكومتين الانتقالية والمؤقتة فقد رأى الخبير ان تلك المدة كانت مدة قصيرة غارقة بالفوضى ليس بالمجال الاعلامي فحسب وانما بشتى المجالات الحياتية للشعب العراقي, فتلك السلطات لم تستطيع ان تبنى مستشفى او تقدم اي خدمة في الجانب الانساني تراها تستطيعان تهته بالنظام الصحفي والاعلامي رغم اهميته وخطورته ولكن لاتساع مشاكله وتعقيد مشهده, فهناك مفهوم خاطئ لدى الصحفيين والاعلاميين من جهة والسلطات من جهة اخرى يتمثل في التوجس والحذر من اي شكل من اشكال التقرب الى تقنيين النظام الاعلامي ويترجم على انه قيود, وهذا غير صحيح فلا يعقل ترك النظام الاعلامي فوضوي بهذه الطريقة. اما بشان التحول السياسي المتمثل بمرحلة الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 وسلطاته المتعاقبة على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي رأى الخبير ان هذا التحول السياسي لم يأتي بجديد على تطور النظام الصحفي والاعلامي في العراق, فالممارسات الصحفية قبل هذا التحول لم تتغير لان ما جاء بذلك الدستور بشان الاعلام مادة عامة لم تترجم الى سياسات وتشريعات تحدد تلك الرؤية العامة القابلة للتأويل بكل الاتجاهات, اما الممارسات والحريات فقد استمرت على ما هو علية قبل صدور الدستور مع الاخذ بنظر الاعتبار المحددات الذاتية التي تم التطرق اليها سابقا ومنها الامنية والاجتماعية ..الخ. وبخصوص **تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة بروز الحراك الجماهيري الشعبي الام للفترة 2011_2022 على تطور ابعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق** رأى الخبير ان المنافسة السياسية بين القوى النافذة قد استغلت هذا الحراك الجماهيري كل حسب مصلحته بالتأييد او

بالضد من تلك التظاهرات وانعكست هذه الحالة على النتاج الصحفي والاعلامي لوسائل الاعلام المملوكة من قبل تلك الجهات المتحالفة او المتضادة ووظفت كل وسيلة اعلامية رؤيتها وفق رؤية ملاكها, مما احدثت تلك المنافسة والاعلامية حالة من البلادة لدى المتلقي العادي بسبب الجرع الزائدة التي ضُخت عبر تلك وسائل الاعلام باتجاه الجمهور العراقي وما تحمله من تناقضات في الطرح, مما ولد عزوف من قبل ذلك الجمهور عن متابعة البرامج السياسية التي تهدف الى الاثارة والنيل من الخصوم واعلاء شان الاحبة (ممول الوسيلة).

_ مقابلة د. سهام الشجيري[47] :

بشان بيان اثر التحولات السياسية في العراق على نظام الصحافة والاعلام الجديد للفترة 2003_2020 وعن مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بحكم سلطة الاحتلال الانجلوامريكي والسلطات العراقية المتعاقبة وصولا لعام 2022 رأى الخبير ان هذه التحولات السياسية تطابقت بشكل نسبي بالتحول السياسي الرئيس المتمثل بحكم سلطة الاحتلال, رغم ان السلطات المنبثقة بعد دستور 2005 ذهبت بعيدا في توجيه وسائل الاعلام وخاصة الرسمية في محاولة منها للسيطرة على عمل تلك الوسائل وبشكل غير معلن من خلال فرض سيطرتها على التعيينات للمناصب القيادية العليا في تلك المؤسسات وزج كوادر السلطة الحزبية في الهيكلية الادارية لتلك المؤسسات, اضافة الى السيطرة على تلك المؤسسات من خلال التمويل الحكومي من خلال سعي تلك السلطات الى ربط تمويل تلك المؤسسات تارة بمجلس النواب العراقي وتارة في وزارة المالية, الا ان الذي يحسب بالإيجاب لهذه المرحلة بشان تطور النظام الصحفي والاعلامي تعدد الوسائل الاعلامية ونشوء مؤسسات اعلامية كبيرة, بغض النظر عن الاتجاهات السياسية المختلفة التي تحكم عمل تلك الوسائل والمؤسسات الاعلامية. وبشان مرحلة بروز الحراك الجماهيري الشعبي الام للفترة 2011_2022 كتحول سياسي جديد رأى الخبير ان هذا التحول ننتج عن معاناة كبيرة للشعب العراقي جراء سياسات المحتل الفوضوية وما تبعها من سياسات خاطئة للقوى السياسية التي استلمت مقاليد الحكم من الحاكم المدني للمحتل, فاصبح هناك راي عام ذو بعد سياسي لرؤية جديدة تختلف عن ما سبق, وان هذا التحول السياسي جاء مؤثرا ومتأثرا في وسائل الاعلام الجديدة والتي لعبت دور كبير في تشجيع وانتشار واستمرارية هذه الاحتجاجات, وفي الوقت ذاته فان هذا التحول السياسي ساعد تطور اتساع وانتشار استخدام هذه الوسائل الاعلامية الجديدة بسبب الشرائح الاجتماعية الكثيرة التي ساهمت في هذا التحول السياسي.

_ مقابلة د. محمد عزو حمدو[48]

بعد الاحتلال الانجلو امريكي للعراق في 2003 شهد النظام الصحفي والاعلامي تغييرا جذريا بسبب تغيير نظامه السياسي حيث اقدمت السلطة المدنية

للاحتلال على حل جميع مؤسسات ووسائل الاعلام القائمة آنذاك, وانشئت وسائل اعلام جديدة وفق رؤيتها المتجسدة بأنشاء "" المفوضية العراقية للاتصالات والاعلام "" المسؤولة عن اصدار تراخيص البث والارسال وتنظيم العمل الاعلامي بشكل عام داخل العراق وفق رؤية تلك السلطة وكذلك تم تأسيس شبكة الاعلام العراقي والتي أُريد لها حسب ادعاء سلطة الحاكم المدني بان تكون نسخة من ""هيئة الاذاعة البريطانية **BBC**"" من حيث الاستقلالية المالية والتحريرية لتمثل جسد الاعلام العراقي الجديد وفق تلك الرؤية, كذلك سعت السلطة المدنية الى تقديم الدعم المالي لإصدار العديد من الصحف, لذلك شهدت فترة حكم السلطة المدنية الى تاريخ قيام الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة اياد علاوي صدور عدد كبير من الصحف واغلبها بطبعات رديئة, ولاحظنا صدور نوع اخر من الصحف التي تتخذ جانب المعارضة للوضع القائم آنذاك. ومن خلال هذا النوع من الصحف شعر الصحفي العراقي بمتنفس جيد للتعبير عن اراءة بحرية واستقلالية لحد ما. مما انتجت هذه الفترة والفترات التي تلتها فوضى اعلامية كبيرة ادت فيما بعد الى صناعة خطاب الكراهية عبر وسائل الاعلام المختلفة, كون ان المجتمع العراقي لم يكن مهيئ لهذا الكم الهائل من الوسائل الاعلامية متضاربة الآراء والاتجاهات بعد ان كان معتادا على الانصات لراي اعلامي موحد وفق فلسفة فكرية ذات اتجاه واحد وغالبا ما تهتم بنشاطات مسؤولي الدولة وبحسب اسبقية اهمية ذلك المسؤول, بينما بعد 2003 انفتحت وسائل الاعلام على ادراج موادها الخبرية على القضايا الاجتماعية والخلافات السياسية, اضافة الى الانفتاح التقني الهائل الذي رافق هذا التحول متمثلا بإتاحة استلام البث الفضائي المباشر لمختلف وسائل الاعلام والذي كان محظورا على المواطنين استلامه ايام النظام السياسي السابق لسنة 2003. واكد الخير ان الولايات المتحدة الأمريكية عندما اقدمت على احتلال العراق في 2003 قد حققت نجاحا تاما في خطتها العسكرية نَجم عنه اسقاط النظام السياسي العراقي القائم آنذاك, الا انها لم تكن تمتلك الرؤية السياسية الناجعة كما تحقق في خطتها العسكرية, والتي تمكنها من ادارة شؤون هذا البلد, مما نجم عن ذلك خلق فوضى عارمة تحمل اعبائها العراقيين قبل غيرهم تمثلت بقدوم قوى الارهاب الوافدة على المجتمع العراقي وانتعاش نشاطها اضافة الى المشاكل السياسية التي نشأت جراء تعدد رؤى واتجاهات القوى السياسية الوافدة مع المحتل. _ وهذا الراي تطابق مع رؤية الخبير د. جاسم الحلفي الذي عبر عن يقينه المطلق بان المحتل لم يكن يعي جيدا سيكولوجية المجتمع العراقي وطبيعة اتجاهاته المعادية والمناهضة والمشكك بنوايا المحتل من قبل وبعد الاحتلال_ .[49]

اما فيما بعد فقد شهدت فترة السلطات العراقية المؤقتة والانتقالية كتحول سياسي جديد بعد الانتقال التدريجي للسلطة من المحتل الى تلك السلطات تأثيرا سلبيا على العمل الصحفي والاعلامي بسبب تعرض الإعلاميين والصحفيين لشتى المضايقات وانتهاك لحقوقهم المهنية من قبل تلك السلطات الحكومية الناشئة آنذاك ولم تقتصر تلك

الانتهاكات لحقوق الصحفيين على خروقات تلك السلطات وانما امتد ذلك الانتهاك ليشمل جماعات خارج اطار تلك الحكومات وسلطات الاحتلال ليشمل الاذرع المسلحة للأحزاب السياسية المتنفذة اضافة الى احداث العنف المتبادل بين قوات الاحتلال والمناوئين لوجودها في الفلوجة والنجف وباقي المدن العراقية الاخرى ووصلت تلك الانتهاكات لحد تصفية الصحفيين او اختطافهم على يد المحتل او الاذرع المسلحة او الجماعات الارهابية والمتطرفة وخاصة بعد الاحداث الطائفية التي عصفت بالبلاد وابرزها تفجير الاضرحة والمقامات المقدسة في سامراء وما تبعها من اعمال عنف متبادل بين مختلف المجاميع المتطرفة دفع ثمنه المواطن البسيط وبالتالي المجتمع المدني العراقي اضافة الى الصحفي والاعلامي الذي يؤدي رسالته الصحفية في نقل الاحداث وسط ذلك الكم الكبير من التناقضات.

اما بخصوص التحول السياسي المتمثل في اقرار الدستور العراقي الدائم لسنة 2005, فقد اكد الخبير على ان ذلك الدستور قد اعطا ضمانا كامل للحريات الصحفية والاعلامية وخاصة وفق ما جاء بالمادة (38) منه, الا ان السياسات الاعلامية للمشرع العراقي بالشأن الصحفي والاعلامي المتمثلة في حق الوصول الى المعلومة والجرائم الالكترونية والحريات الصحفية الاخرى لم تفلح في سن قوانين تلبي الطموح في هذا المجال, حيث لم تساير تلك السياسات الاعلامية التحولات التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصال والتي بدأت تزداد بشكل طردي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين وصولا لعام 2022, واضاف الخبير ان العيوب في السياسات الاعلامية والنقص التشريعي وعدم تكامل ما شرع من قوانين في هذه الفترة يؤكد عدم تطبيق المبادئ التي دعا اليها الدستور من حرية للصحافة والاعلام, بدليل رجوع حكومة نوري المالكي وهي اول حكومة منتخبة وفق دستور 2005 الى التضييق على الصحفيين من خلال تطبيق فقرات قانونية من قانون العقوبات العراقي (111) لسنة 1969 والتي تعود الى فترة النظام العراقي الموجة قبل سنة 2003 والتي غُض النظر عن سريان مفعولها لاستخدامها لمصلحة الحكومات عندما تضيق ذرعا تلك الحكومات بالحريات التي منحها الدستور للعمل الصحفي والاعلامي, لا بل ذهبة تلك الحكومة الى ابعد من ذلك عندما اسست لأعلام رديف يهدف لخدمة السلطة من خلال توظيف القدرات المالية الهائلة للدولة بواسطة نفوذ رئاسة الوزراء كالسيطرة على شبكة الاعلام العراقي او غيرها من المؤسسات الاعلامية وخاصة الحزبية والقريبة من الاحزاب المتنفذة والتي تعمل خارج اهداف الدولة وفق رؤى رئيس الحكومة والمقربين من السلطة. بدليل تحول التغطيات الاعلامية لشبكة الاعلام العراق والتي يفترض بها انها هيئة خاصة تعمل لمصلحة الدولة العراقية باتت اقرب الى ما ان تكون ناطقة باسم السلطة التنفيذية ومنفذه لسياسات الحكومة وان تعارضت تلك السياسات مع مصالح الدولة العراقية, ومصالح ورغبات جميع اطياف المجتمع واهتماماتهم. **وتطابق هذا الراي مع ما طرحة الخبير د. جاسم الحلفي عن مجيء**

حكومة السيد نوري المالكي عندما ذكر ان لم يبقى له حجة لأقناع نفسه بالاستمرار بمجال ادارة وتنظيم الشأن الصحفي والاعلامي العراقي, كون السيد المالكي اتخذ سياسية تجاه الاعلام شبة ما تكون بالموجهة دون الاعلان عن ذلك وانما بشكل عملي, رغبة منه بخلق اعلام مطبل له ورادا على منتقديه, فقام بتعيين اعضاء من الحزب الذي ينتمي الية بمناصب قيادية ونافذة في الهيئات الصحفية والاعلامية المستقلة كهيئة الأعلام والاتصالات وشبكة الاعلام العراقي.(50)

ومن حسنات السياسة الاعلامية القريبة من تطلعات الاعلاميين والصحفيين في هذه الفترة تشريع قانون حماية الصحفيين العراقيين رقم (21) لسنة 2011 بجهود وضغط من قبل نقابة الصحفيين والعديد من المنظمات العاملة والمهتمة بهذا الشأن بحسب راي الخبير. اما بخصوص **مدى تأثير التحول السياسي المتمثل بمرحلة بروز الحراك الجماهيري الشعبي للفترة 2011_2022 على تطور أبعاد النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022** فقد رأى الخبير ان هذه المرحلة شهدت تزايد كبير لخطاب الكراهية وخاصة عبر وسائل الاعلام و كان هذا الخطاب احد المخاطر التي كانت تحدق وتهدد السلم الاهلي والمجتمعي في العراق بشكل كبير خاصة تدخل الخطاب الديني لمختلف الاتجاهات والوافد عبر وسائل الاعلام من خارج العراق لشخصيات دينية مما ادى الى بروز الخطاب الطائفي المتبادل متأثرا بما كانت تمر به المنطقة وخاصة احداث سوريا, ومما زاد خطورة هذا الخطاب في غالبه انه كان ممول بشكل واضح ولا غبار علية من قبل القطبي الداعمين لذلك الحراك في المنطقة وهما دول الخليج العربي وتركيا, اضافة الى تمويل الخطاب الطائفي من الكفة الاخرى من قبل ايران, مما ادى ذلك الدعم الى تأثير سلبي مباشر في عمل وسائل الصحافة والاعلام في العراق او تلك الوسائل التي تستهدف الجمهور العراقي, اما وسائل الاعلام المستقلة فقد عانت في هذه المرحلة من سوء التمويل الذي انعكس بالسلب على عملها ومدى تأثيرها على الجمهور, وكذلك عانت وسائل الاعلام المستقلة والصحفيين المستقلين والعزل من مدى خطورة الوضع الامني على حياتهم وعملهم وخاصة في مدن نينوى وصلاح الدين والانبار لما كانت تشهده تلك المناطق من اعمال عنف من جهات متعددة ومتضاربة في الاهداف والمصالح تعمل جميعها لترويض العمل الصحفي لمصالحها, اما داخل بغداد فقد شهدت الحريات الصحفية والاعلامية مضايقات وضغوطات حكومية.

وبخصوص **تأثير وسائل الاعلام الجديد في النظام الصحفي والاعلامي في العراق للفترة 2003_2022, على الحراك الجماهيري الشعبي خلال الفترة2011_2022** فقد اكد الخبير على ان هذه الوسيلة الاعلامية الجديدة قد اشاعت روح التمرد لدى الجماهير المحتجة لما توفره من خدمات اعلامية انية ومؤثرة, فلطالما حُرمت تلك الجماهير من هذه الميزة طيلة الفترات السابقة لظهورها وخاصة ابان السبعينات والثمانينات والتسعينات, كون ان الاعلام آنذاك موجة من قبل الدولة بشكل كامل

ووسائله محدودة ومقننة لصالح النظام السياسي الحاكم. الا ان هذه الوسيلة الجديدة منحت المواطن امكانية ان يكون ناقل للحدث اضافة لدوره الاحتجاجي مما ولدَ لدينا فيما عرف فيما بعد بصحافة المواطن او صحافة المجتمع التي انتعشت وانتشرت سريعا على حساب باقي الوسائل الاعلامية التقليدية الاخرى وخاصة الصحافة المطبوعة التي تراجع دورها وتأثيرها كثيرا بسبب بروز هذا النوع الجديد والمؤثر من وسائل الاعلام الجديد (**New Media**). فجميع الصفحات الشخصية للنشطاء والمدونين على وسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر و الانستغرام...الخ قد اصبحت بمثابة صحف ووسيلة اعلام انية تؤثر وتتأثر بالأحداث. اما **بشان الفائدة التي حققتها وسائل الاعلام الجديدة(New Media) اجتماعيا,** فقد رأى الخبير ان هذه الوسيلة الحديثة لعبت دورا ايجابيا في التواصل وسرعة معرفة الاحداث والاخبار والتفاعلية والتواصل اما **عن التأثير السلبي في النظاميين السياسي والاجتماعي العراقي,** فقد ساهمت تلك المنصات في نشر وتشجيع العنف والكراهية على مستوى عالي كأطلاق الوصمات الاجتماعية بين الخصوم ومحاسبة وانتقاد الاخرين على آرائهم ومعتقداتهم والتحريض بين ابناء المجتمع الواحد. **وعن تطور الاستفادة من وسائل الاعلام الجديد للحراك الشعبي في العراق خلال الفترة الزمنية لدراستنا,** فقد رأى الخبير ان ذلك التطور بلغ ذروته في احتجاجات اكتوبر 2019 عندما وظُفت وسائل الاعلام الجديد(**New Media**) من قبل المحتجين بشكل كبير في اقامت واستمرارية وضغط تلك الاحتجاجات على السلطات العراقية في سبيل تحقيق اهدافها المعلنة كمكافحة الفساد وتحقيق الاستقلال السياسي التام عن التدخلات الخارجية, اضافة الى الخدمات والعيش الكريم. حيث استطاعت تلك الاحتجاجات من اجبار السلطات العراقية والقوى السياسية النافذة على اتخاذ عدة تنازلات لمصلحة مطالب المحتجين كإسقاط الحكومة وتعديل قانون الانتخابات واجراءات حكومية وبرلمانية اخرى, **الا ان هذه المكاسب التي حصل عليها المحتجين حسب وجهة نظر الخبير** كانت وفق مبدا مستوى الاجابة في السياسات العامة والتي سعت من خلالها تلك الجهات الحكومية والحزبية المسؤولة عن النظام السياسي في العراق الى امتصاص ضغط وتأثير الاحتجاجات عبر تلك الاصلاحات التي كان الهدف منها بالأساس امتصاص زخم تلك الاحتجاجات.

نتائج الدراسة

- **خلصت الدراسة الى عدة نتائج, يعرضها الباحث وفقا لإجاباتها على تساؤلات الدراسة**

1- **التحول السياسي الاول:** وشمل اسقاط النظام السياسي العراقي قبل 2003 بقوة السلاح من قبل دولتي الاحتلال امريكا وبريطانيا واعلان العراق كبلد محتل وفق قرار مجلس الامن الدولي المرقم (1483)[51] في 2003/5/22. ابتداءا, ومن ثم

اختراق نظامه الجديد من قبل دولتي الاحتلال(امريكا,بريطانيا) والدول الاقليمية وعلى راسها ايران, حيث شهد النظام الصحفي والاعلامي العراقي خلال هذا التحول تطورا تمثل بصدور عدة وسائل اعلام مختلفة منها صحف اصدرها المحتل بصورة مباشرة كصحيفة بغداد الان والعراق اليوم وغيرها اضافة الى توزيع صحف عالمية بإصدارات خاصة بالداخل العراقي من قبل المحتل كصحيفتي الزمان والشرق الاوسط.(52), اما على صعيد الاذاعة المسموعة فقد أنشأت قوات الاحتلال الامريكي منذ الايام الاولى لاحتلالها لبغداد اذاعة سميت اذاعة جمهورية العراق وبدأ بثها في 2003/4/13 بموقع بسيط يضم أستوديو صغير في متنزه الزوراء وسط بغداد, اما على صعيد الصحافة والاعلام المرئي فقد اسس المحتل الامريكي قناة العراقية الفضائية على انقاض مؤسسات وزارة الاعلام التي حلت من قبله وخاصة تلفزيون العراق وقناة العراق الفضائية, وبدأت بثها التجريبي كمحطة أرضية في 2003/5/13. ورافق هذا التحول السياسي فوضى عارمة من انشاء مؤسسات اعلامية مختلفة حزبية كانت ام اهلية. وحكم وسُيّر النظام الصحفي والاعلامي العراقي بجميع أبعاده (الفلسفية والسياسية والتشريعية وبناه التحتية وتمويله والممارسات الفعلية للقائم بالاتصال) بالأوامر التي اصدرتها سلطة الاحتلال المدنية.(53) وكما مررنا بها مفصلا في الفصل الثاني من دراستنا.

2- **التحول السياسي الثاني:** يعد تأسيس مجلس الحكم من قبل دولتي الاحتلال (امريكا, بريطانيا) بالأمر رقم (6) لسلطة الائتلاف. في 2003/7/13 التحول السياسي الثاني في النظام السياسي العراقي 2003_2022 , حيث شهد نظام الصحافة والاعلام العراقي في التحول انعطافه جديدة لكنها ليست بالكبيرة تمثلت بتأسيس مجلس الحكم في العراق بمباركة وتأييد مطلق من قبل سلطة الاحتلال وفق هيكلية عرقية وطائفيه. وافرزت عملية تشكيل هذا المجلس غياب الحس الوطني، بسبب انسحاب العراق الى الطائفية والعرقية بعد ان كانت القومية وحدها تمثل تهديدا لوحدته قبل 2003 كما ظهرت خلال مدة عمل هذا المجلس العديد من المشكلات اقر بها اعضاءه انفسهم. (54) أدت اول حكومة عراقية تشكلت بعد زوال النظام السابق اليمين القانونية في الثاني من ايلول 2003، برئاسة اياد علاوي اذ كان مجلس الحكم قد اصدر بتاريخ 31 آب 2003 بيان يحمل الرقم (28) اعلن فيه اسماء التشكيلة الوزارية التي خلت تشكيلتها من وزارة الاعلام, وهي بذلك _الحكومة الجديدة_ وافقت واكدت على نهج المحتل وفلسفته وسياساته تجاه النظام الصحفي والاعلامي في العراق بعد تغيير نظام الحكم.(55) وشهدت هذه التشكيلة غياب وتغييب واضحين لأية مشاركة عراقية رسمية او شعبية فعليه من الداخل العراقي في صياغة اي من التشكيلات السياسية التي شهدتها المرحلة والتي اسست فيما لبعد لشكل وهوية النظام السياسي العراقي 2003_2022، والتي تمت

بلورتها خلف الابواب المغلقة، برعاية ومباركة وتأييد من سلطات الاحتلال وموافقة مدير سلطتها المدنية بول بريمر الذي اكد ان الحكومة الاولى التي تشكلت في مرحلة ما بعد الاطاحة بصدام حسين ستمارس الاشراف على الشؤون اليومية، وان كانت السلطة ستبقى بأيدي الامريكان.[56] من جانبه هدد مجلس الحكم العراقي الانتقالي باستخدام نصوص الامرالذي أصدرت سلطة الاحتلال في 23 ايار 2003م بالرقم (1)، الذي نص على ان السلطة الائتلافية المؤقتة تمارس سلطات الحكومة مؤقتاً، من أجل ادارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية. ويعهد اليها بممارسة جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق اهدافها. بما في الامر اللائحة في القسم (2) التي نصت على ان تبقى القوانين التي كانت سارية في العراق ابتداءً من تاريخ 16 ابريل – نيسان 2003، سارية المفعول وقابلة للتطبيق، ما لم تعلقها السلطة الائتلافية المؤقتة او تستبدلها او تلغها.[57] مما لا شك فيهان هذا التحول في النظام السياسي العراقي لا يعد ذات تأثير ميداني على عمل و تطور النظام الصحفي والاعلامي العراقي 2003_2022 بسبب عدم تقاطعه مع التحول الاول بل يعتبر امتدادا طبيعيا له كون ان المحتل كان صاحب الكلمة الفصل في تشكيل هيكلة وهوية هذا مجلس الحكم وحومته الانتقالية, رغم من الادوار الدرامية التي ادتها الاحزاب والقوى السياسية المرضي عليها من قبل المحتل. وشهد هذا التحول بعض التطورات في النظام الصحفي والاعلامي العراقي .

3- **التحول السياسي الثالث:** شهد النظام السياسي العراقي 2003_2022 تحولا ثالثا بصدور قانون ادرة الدولة العراقية للفترة الانتقالية 2004.[58] لإدارة الدولة أثناء فترة الاحتلال الأمريكي للعراق وحل مؤسسات الدولة العراقية وإلغاء دستور سنة1970المؤقت من قبل مجلس الحكم ويعد هذا القانون اقصر الدساتير العراقية المؤقتة كمدة تاريخية قبل ان يحل محله دستور 2005. ونتج عن هذا التحول السياسي للنظام السياسي العراقي 2003_2022 فقد نظمت التجربة الانتخابية الأولى الخاصة بانتخاب أول جمعية وطنية بالانتخاب السري المباشر في 2005/1/30 واستنادا على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي اعد من السلطة اعلاه.[59] وتمخض عن تلك الانتخابات تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية وحكومة عراقية انتقالية (برئاسة ابراهيم الجعفري)، حلت محل الحكومة العراقية المؤقتة (التي راسها اياد علاوي)، وتم التصويت على هذه الحكومة من قبل مجلس النواب المؤقت في 28 نيسان 2005، وكانت المهام الرئيسة لهذه الحكومة هي الإعداد للانتخابات العراقية لاختيار مجلس نواب وحكومة دائمتين مدتهما 4 سنوات والتصديق على مسودة الدستور.[60] ولم يشهد هذا التحول السياسي في النظام السياسي العراقي عن تطورات ذات قيمة في النظام الصحفي والاعلامي العراقي حيث عمت الفوضى في كل جوانب الحياة ومنها الاعلامية, اذا ما استثنينا

معالجة الوضع الوظيفي لكوادر وزارة الاعلام العراقية التي حلت من قبل سلطات الاحتلال حيث دمج اغلب تلك الكوادر ضمن الكادر الوظيفي لوزارة الثقافة.[61]

4- **التحول السياسي الرابع:** شهد النظام السياسي العراقي 2003_2022 تحولا رابعا تمثل بصدور الدستور العراقي الدائم لسنة 2005, ليحل محل قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004, واستمر سريان دستور 2005 طيلة فترة دراستنا 2003_2022 ولا توجد بوادر لأجراء تعديلات على مواده او فقراته بسبب صياغته التي صُيغت لضمان عدم تعديله الا بتوافق جميع الاحزاب والقوى السياسية التي اعدته تحت مظلة المحتل _الامر الذي يعد من المستحيلات_ مما يُنبأ ان هذا الدستور غير قابل للتعديل الا في حالتي التعليق او الالغاء عند تغيير كلي للنظام السياسي السائد في دراستنا 2003_2022 والحاكم في العراق. وقد جاء هذا الدستور نتيجة لانتخاب الجمعية الوطنية العراقية في 2005/1/31، وتشكيل أول حكومة انتقالية في 2005/4/28، وجرى فيها الاستعداد لتشكيل جمعية تأسيسية لكتابة الدستور، وفي 2005/8/28 تم تقديم المسودة النهائية للدستور إلى الجمعية الوطنية وإقرارها، بعد اجراء التعديل عليها، ونالت المسودة 78% في استفتاء شعبي عام في 2005/10/15، واثارت هذه النسبة موجة من الغضب لدى اغلب افراد الشعب العراقي الغير متحزب كون ان احد فقرات الدستور تنص على ان لا يعترض علية ثلثي المستفتيين في ثلاث محافظات الا ان النتائج التي اعلنت اكدت ان محافظتي صلاح الدين والانبار هي فقط من حققت الثلثين الرافض للدستور, فيما ان هناك محافظات اخرى اثير حولها وخاصة محافظة نينوى التي كان من المتوقع ان لم يكن المؤكد ان توفر التصويت الثالث والحاسم ب(لا) حيث كان من الممكن رفض ذلك الدستور. وعلى إثرها تم اقرار الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 واجريت الانتخابات التشريعية كنتيجة لما نص الية هذا الدستور في 2005/12/15، وتم تشكيل مجلس النواب العراقي وتشكيل الحكومة العراقية, ولم تضيف هذه التحولات في السلطات العراقية المتعاقبة بعد استلامها السلطة من الحاكم المدني وصلان الى السلطات التي انبثقت عن دستور 2005 أي جديد بشان النظام الصحفي والاعلامي العراقي بل اتخذت اجراءات اكثر شدة لترويض ذلك النظام لمصلحة باقي السلطات وخاصة الحكومية منها.[62] جدير بالذكر أن كتابة الدستور تمت بعد تشكيل جمعية تأسيسية لجنة صياغة الدستور من 55 عضواً ، وأضيف لها 15 عضواً آخرين لتصبح 70 عضواً لتسمى فيما بعد هيئة صياغة الدستور. وقد وضح الدستور العراقي الدائم لعام 2005، في مادته الاولى شكل الدولة، وطبيعة النظام السياسي ونوعه حيث وصف جمهورية العراق بانها دولة مستقلة اتحادية واحدة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديموقراطي اتحادي، وان هذا الدستور ضامن لوحدة العراق, وبرزت ملامح هذا الدستور في التحول السياسي

الرابع في النظام السياسي العراقي بعد 2003 حيث اتضحت هذه الملامح عبر الانتخابات التشريعية التي جرت في 2005/12/15 ، وتشكيل مجلس النواب، وإفراز حكومة دائمة لأربع سنوات. (63)

5- **التحول السياسي الخامس:** يعد الحراك الشعبي المتمثل بالتظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية التي برزت في العراق خلال فترة دراستنا 2003_2022 والتي كانت قد تشكلت نواتها منذ شباط 2011, حيث اجبرت الحكومة للتوسل الى الجماهير لمنحها مائة يوم لتتمكن من من تحقيق مطالب المحتجين الا ان الحكومة استفادة من امتصاص غضبة الجماهير في تلك المهلة والتقطت انفاسها دون تحقيق مطالب المحتجين. واستمر هذا التحول المهم في النظام السياسي العراقي بعد 2003 على مدى سنوات عدة على الرغم من الاحداث الارهابية التي عصفت بالعراق والتي فقد بسببه السيطرة على ثلث الاراضي العراقية لمصلحة المجاميع الارهابية, الا ان هذا التحول السياسي تكلل بانتفاضة تشرين الاول (اكتوبر) 2019 وما افرزت من نتائج هزت للمرة الاولى النظام السياسي العراقي الجديد بعد 2003 واجبرت احزاب هذا النظام وقواه السياسية على اجراء اصلاحات رغم الالتفاف على معظمها الا انها تعد نقطة التحول الاهم حيث استقالة الحكومة وهي سابقة لم يشهدها النظام السياسي الجديد رغم كل الماسي التي شهدها العراق, واجبر البرلمان على اقرار قوانين مهمة واعلان انتخابات مبكرة وتعهد بحل نفسة قبل اجراءها, ويعد اهم تحول في التحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي العراقي بعد 2003, كون ان هذا التحول يمثل الارادة الشعبية الحقيقية المعبرة عن ارادة الشعب العراقي في تطلعاته للخلاص من هيمنة ودكتاتورية الاحزاب والقوى السياسية الساعية لتحقيق مصالحها الفئوية على حساب المصلحة العامة للبلد.(64) وقد استغل هذا التحول السياسي من قبل الجهات النافذة بمختلف مسمياتها الحزبية والطائفية والعرقية في تسقيط بعضها البعض بداعي المناصرة او الضد من هذا الحراك كل بحسب مصالحة, مما ولد واثار خطاب الكراهية بشكل ملفت للنظر في وسائل الاعلام العراقية.(65)

ان هذا التحول السياسي المهم قد ساهم بتطور النظام الصحفي والاعلامي العراقي تطورا ملحوظا,(66) وقد يعد الاهم من بين التحولات السياسية التي ساهمت بتطور النظام الصحفي والاعلامي في العراق بعد 2003 من خلال ادخال استخدامات وسائل الاعلام الجديد (New Media) و (Social Media) للجمهور العراقي كوسيلة صحافة واعلام تضاف الى وسائل الصحافة والاعلام التقليدية التي سبقتها.(67) اضافة الى محاولة سلطات النظام السياسي الجديدة بعد 2003 المتكررة مع اتساع كل تظاهرات و احتجاجات شعبية للتلويح و التهديد بإصدار قانون الجرائم المعلوماتية المهددة لحرية الصحافة الراي.

الهوامش والمراجع

(1) ماجد فرحان جابر"2019" الاستراتيجية الإيرانية اتجاه العراق بعد عام 2011"اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد".

(2) Mohammed ail Yaseen Taha2018 Political parties and the press in the kurdistan region of Iraq. Doctoral Thesis, Political Science (Comparative Politics), University of Lisbon, Institute of Social Sciences, 2018. http://hdl.handle.net/10451/37422.

(3) وسام غالي الساعدي(2018). استخدام النخب للمواقع الالكترونية العراقية وعلاقته بالمشاركة السياسية. اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاعلام. جامعة بغداد.

(4) Hadhum, Haider S. (2012). The media in transition: The rise of an "independent" press in Post-Invasion Iraq and the American role in shaping the Iraqi press 2003 - 2005. (Unpublished Doctoral thesis, City ./University London). https://openaccess.city.ac.uk/id/eprint/1730

(5) Duggan, Edward C .The War Lobby: Iraq and the Pursuit of U.S. Primacy. A DISSERTATION Presented to the Department of Political Science and the Graduate School of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy August 2011 http://hdl.handle.net/1794/12100

(6) Vold,S. (1999). Ranger. update: the Social Responsibility of the press. .(Unpublished M.S.Dissrtation (San Jose State University

[1] فهمي، نجوى عبد السلام؛ إلهامي، جيهان. (2003، مايو). **تجاوزات الممارسة الصحفية المصرية خلال الفترة من يناير1999وحتى مايو2002**: تحليل من المستوى الثاني. المؤتمر العلمي السنوي التاسع. **ج2**.أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق. كلية الإعلام، جامعة القاهرة. ص90.

[2] عبد الحميد، محمد.(2000). **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**.(ط2). القاهرة: عالم الكتب. ص34.

(9) Mc Quail. D.(2005), PP. 185- 186.

(10) Vivian. J.(2006). P. 490.

(11) مكاوي، حسن عماد.(1993). **نظرية المسئولية الاجتماعية وممارسة العمل الإخباري**. مجلة بحوث الاتصال. (العدد 9 يوليو).كلية الإعلام، جامعة القاهرة. ص 66.

(12) مكاوي، حسن عماد . (1994).**أخلاقيات العمل الإعلامي, دراسة مقارنه**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص64 69.

(13) ابو زيد, فاروق.(1986) النظم الصحفية في العالم العربي، عالم الكتب، القاهرة، ص 7.

(14) الجندي، حنان حسن محمد.(2011). صورة القائم بالاتصال في مجال الإذاعة المسموعة والمرئية. رسالة ماجستير. قسم علوم الاتصال والإعلام، كلية الآداب، جامعة عين شمس: القاهرة. ص 30.

(15) حسام الدين، محمد.2003.**المسئولية الاجتماعية للصحافة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص40.

(16) Merill ،J.C. ،Three theories of press responsibility and the advantages of pluralistic individuals m ،in Elliott ،D Ibid ،pp 47 - 59

.

(17) ليلى عبد المجيد.(1983). حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق 1952 – 1974 ،القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

(18) أ.د مروى ياسين محمد بسيوني.(2016). الضوابط الشرعية والمهنية في معاجلة الخطاب الديني بالقنوات الفضائية الإسلامية للأحداث السياسية -دراسة في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية. مجلة البحوث الاعلامية في جامعة الازهر. العدد(46) في اكتوبر 2016. ص95.

(19) أ.د مروى ياسين محمد بسيوني.(2016). المرجع السابق. ص94.

(20) ا. د محمد غريب, د وجدي حلمي. مناهج البحث الاعلامي, الاسس النظرية والتطبيقية. ط1,القاهرة, الدار المصرية اللبنانية, 2019. ص53.

(21) د. محمد شومان " النظام الإعلامي العربي بين المفهوم النظري والواقع العملي من الخليج إلى المحيط مضامين إعلامية متشابهة وتحديات مشتركة" متاح http://www.al-2020/3/3 jazirah.com/1999/19990627/ar2.htm.

(22) ا. د منى الحديدي, ا. د شريف درويش اللبان (فبراير2009) "فنون الاتصال والاعلام المتخصص" القاهرة , ط1, الدار المصرية اللبنانية. ص25.

(23) المرجع السابق, ص27.

(24) جريدة الوقائع العراقية الرسمية, نص الدستور العراقي, العدد4012, بتاريخ 2005/12/28.

(25)اوضح ذلك:

_ مقابلة د. محمود عزو حمدو. استاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق جامعة الموصل. مقابلة اجريت عبر تطبيق (WhatsApp) مساء يوم الخميس المصادف 2022/1/27.العمر: (40) سنة. النوع: ذكر. التحصيل العلمي: دكتوراه في العلوم السياسية. العمل الحالي: استاذ جامعي. العمل السابق: صحفي وباحث. العمل قبل الاحتلال, طالب. الاتجاه السياسي: مستقل, مقيم ويعمل في العراق محافظة نينوى قبل وبعد الاحتلال.

* (الفوضى الخلاقة) مصطلح سياسي يقصد به ""تكوين حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث تقوم بها أشخاص ومجموعات معينه بدون الكشف عن هويتهم, بهدف تعديل الأمور لصالحهم، أو تكوين حاله إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص وجماعات معروفه من أجل مساعده الآخرين في الاعتماد على نفسهم. واكبر شهرة لهذا المصطلح بخصوص العراق والمنطقة ظهر في مطلع عام 2005 عندما أدلت وزيرة الخارجية الأميركية "كونداليزا رايس" بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأميركية، حيث كشفت عن نية الولايات المتحدة الامريكية نشر الديمقراطية بالعالم العربي والبدأ بتشكيل ما يعرف ب "الشرق الأوسط الجديد"، من خلال نشر الفوضى الخلاقة في المنطقة عبر سياسات الإدارة الأميركية. على الرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيات الماسونية القديمة حيث ورد ذكره في أكثر من مرجع وأشار إليه الباحث والكاتب الأمريكي دان براون إلا أن هذا المصطلح لم يطف على السطح إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش في تصريح وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس في حديث لها أدلت به إلى صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في شهر نيسان 2005، حيث انتشرت بعض فرق الموت ومنظمات إرهابية مثل شركة بلاك ووتر الأمنية"".

* مصطلح F.G.W ""يعني صراع يتميز بعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الحرب والسياسة والمقاتلين والمدنيين. ويعني ايضا الحرب الجديدة وحسب تعريف البروفيسور الأمريكي "ماكس مايوراينگ الذي يعد أول من أطلقها في محاضرة علنية " في معهد الأمن القومي الإسرائيلي عندما عرفها بنقاط مختصرة بالشكل الآتي: الحرب بالإكراه، إفشال الدولة، زعزعة استقرار

الدولة ثم فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية. ويشير الجيل الرابع من حروب إلى خسارة الدول القومية لاحتكارها شبه الكامل للقوات المقاتلة، والعودة إلى أوضاع الصراع الشائعة في العصر ما قبل الحديث"".

(26) اعتمد الباحث على:

1- جاسم محمد سهراب، الدور السياسي للحركات الاجتماعية في العراق (2003-2015)، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016.ص184.
2- محمد الهزاط ،احتلال العراق :الأهداف -النتائج والمستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،بيروت ،2004 ،ص187
3- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. في 2004/1/1م.جريدة الوقائع العراقية العدد(3981) في 2003/12/31.ص96.

* نظام سانت ليغو Sainte-Lague نظام انتخابي قديم ابتكر عام 1910, وهذا النظام الانتخابي يقلل من العيوب الناتجة عن عدم التماثل بين عدد الاصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها, وهذا العيب تستفيد منه في نتائج الانتخابات الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة والمستقلين.

(27) اعتمد الباحث على:

1- وسام حسين علي العيثاوي ،التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية ،ط1 ،برلين ،ألمانيا ،2018،ص57.
2- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020. جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد (4603) في 2020/11/9.
3- مروة خضير جبوري. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. مقدمة إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد 2017..ص73-88.
4- د. ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر، دار الرافدين، بيروت، 2015 ، ص258.

((28)) اعتمد الباحث على:

1- عبد المنعم كاظم الشمري، وسائل الاتصال وعملية صنع القرار في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1997، ص92.
2- راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991، ص19.

* الوصف الامريكي المتمثل بـ: دول محور الشر_ Axis of Evil_ واول من استخدم هذه العبارات الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش في خطاب القاه في 2002/1/29 ليصنف به حكومات العراق وايران وكوريا الشمالية, اعتقادا منه بدعم تلك الدول للإرهاب وسعيها لتطوير اسلحة الدمار الشامل.

(29) اعتمد الباحث على:

_ ماجد فرحان جابر"2019" الاستراتيجية الإيرانية اتجاه العراق بعد عام 2011"اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد".ص215. .ص-217.

(30) اعتمد الباحث على:

1- ماجد فرحان جابر. مرجع سابق. ص215-216.
2- عبد الرزاق محمد الدليمي، الدعاية والارهاب ، (عمان: دار جرير، 2010م).، ص 21-22.

3- احمد حاتم محمد محمود" الدعاية الإيرانية الموجهة للدول العربية إزاء سياستها الخارجية عبر مواقع الصحف الالكترونية"2019"رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاعلام الجامعة العراقية.ص239.
4- ماجد فرحان جابر. مرجع سابق. ص216-217.

(31) اعتمد الباحث على:
1- بسام عبد الرحمن ، الاعلام البرلماني والسياسي (عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2011) ص43 .
2- تصريحات اياد علاوي اول رئيس وزراء عراقي بعد 2003. متاح في 23:11 ليوم 2021/7/9. على https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/10/101018_maliki_ira /n_tc2 & https://www.aa.com.tr/ar
3- د. شاكر النابلسي. قراءة في ملفات الفساد المالي الأمريكي في العراق.https://p.dw.com/p/HJur / متاح في 2022/03/11 12:19 ص.

(32) وضح ذلك:
مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(33) اعتمد الباحث على:
خلف كريم كيوش علي التميمي" العلاقات العامة التسويقية للأحزاب السياسية ودورها في ترتيب أولويات الجمهور"2016"اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الاعلام جامعة بغداد. ص108.

(34) اعتمد الباحث على:
1-أزهار صبيح غنتاب الكعبي" الصحافة الحزبية في العراق"2005"رسالة ماجستير قدمت لمجلس كلية الاعلام جامعة بغداد ص66.
2-دستور جمهورية العراق لسنة 2005. المادة (7) اولا. المنشور في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد 4012 في 2005/12/28.
3- قانون رقم (32) لسنة 2016 قانون حظر البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية. المنشور في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد 4420 في 2016/10/17.
4- خيري عبدالرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق، مركز العراق للدراسات, بغداد , مطبعة البينة، 2010, ص101.

(35) اعتمد الباحث على:
1- شداد خليفة خزعل التميمي"2013" الحكومة الائتلافية في ظل دستور العراق لعام 2005"رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون - الجامعة المستنصرية"ص115-116.
2- د. السيد بخيت، العمل الصحفي في مصر: سيسيولوجيا الصحفيين المصريين، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1998).ص39.
3- د. جيهان احمد رشتي، الاسس العملية لنظريات الإعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1975)،، ص132- 133.

(36) اعتمد الباحث على:
1- إسراء جاسم فلحي الموسوي. مرجع سابق.ص144.
2- أزهار صبيح غنتاب الكعبي. مرجع سابق. ص196.

(37) اعتمد الباحث على:
1- حسنين توفيق إبراهيم ،الإصلاح السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2005 ،ص 24.
2- مروة خضير جبوري. مرجع سابق .ص81.
3- وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، 2014, http://www.cabinet.iq/uploads/pdf/Window5/4.pdf متاح في 14:42في 2021/7/10.

(38) اعتمد الباحث على:
1- وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، 2014, مرجع سابق.
2- فالح عبد الجبار، سعد عبد الرزاق ،حركة الاحتجاج والمساءلة: نهاية الامتثال بداية المساءلة، ط1، بغداد، 2017، ص 45.
3- د. صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص47.

(39) اعتمد الباحث على:
1- هيفاء احمد محمد، النظام الانتخابي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، 2014، ص2.
2- مروة خضير جبوري. مرجع سابق .ص85.
3- د. سامر مؤيد عبد اللطيف، التعديل في قانون الانتخابات العراقي: الدواعي والدلالات ، مجلة أهل البيت، العدد 10، كربلاء، 2017، ص84.
4- وليد كامل الزيدي، قانون انتخابات مجالس المحافظات ،دار السنهوري ط1 ،بيروت ،2016،ص 54.

* اقر قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (25) لسنة 2021 قانون التعديل الاول للمر رقم (30) لسنة 2005 بعد قراءات ومناقشات في البرلمان العراقي طيلة عام 2020 واقر بصيغته النهائية في اذار 2021 ونشر في الجريدة الرسمية في شهر حزيران 2021 اي خارج زمن دراستنا الممتدة 2003_2020.

(40) اعتمد الباحث على:
1- قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (25) لسنة 2021 قانون التعديل الاول للمر رقم (30) لسنة 2005. الوقائع العراقية بالعدد (4635) في 2021/6/7.
2- قرار البرلمان بحل مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والغاء امتيازات كبار المسؤولين متاح فيhttps://ar.parliament.iq/2019/10/28/ 16:19 بتاريخ 2021/7/11.
3- قبول البرلمان العراقي لاستقالة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي متاح علي https://ar.parliament.iq/2019/12/01/ 16:43في 2021/7/11.
4- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠. جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4603) في 2020/11/9.

(41) اعتمد الباحث على:
_ مروة خضير جبوري. مرجع سابق .ص87.

(42) مقابلة د. اكرم فرج الربيعي. العمر (59) سنة. النوع (ذكر). التحصيل العلمي دكتوراه في الاعلام. رئيس قسم الاعلام بكلية المستقبل الجامعة الخاصة. رئيس مركز اضواء الاستشاري

للدراسات والبحوث, رئيس تحرير جريدة اضواء, باحث في مركز الدراسات والبحوث في وزارة الثقافة, سكرتير تحرير في قسم اخبار تليفزيون العراق قبل الاحتلال. الاتجاه السياسي مستقل. يقيم في العراق محافظة بغداد قبل وبعد الاحتلال. اجريت المقابلة بمقهى جيفارا في شارع 14 رمضان في منطقة المنصور ببغداد بتاريخ 2022/2/8.

(43) مقابلة ا/حسن عبد الله سالم رئيس تحرير جريدة الايام السبعة. الرئيس السابق لفرع نقابة الصحفيين العراقيين في محافظة صلاح الدين. مقابلة بتاريخ 2022/1/8 في منزله. العمر: (52) سنة. النوع: ذكر. التحصيل العلمي: ماجستير اعلام. العمل قبل الاحتلال, محرر في تلفزيون العراق. الاتجاه السياسي: مستقل, مقيم ويعمل في العراق محافظة صلاح الدين قبل وبعد الاحتلال.

(44) د. جاسم الحلفي عضو الهيئة العليا للأعلام والعضو المناوب في مجلس الحكم الانتقالي ومستشار رئيس الوزراء العراقي في اول سلطة تنفيذية عراقية بعد الاحتلال. مقابلة اجريت في منزله بمنطقة الكرادة في بغداد بتاريخ 2022/1/31.العمر: (61) سنة. النوع: ذكر. التحصيل العلمي: دكتوراه في العلوم السياسية. العمل الحالي: متقاعد وناشط مدني في الاحتجاجات الداعية لإقامة دولة مدنية. العمل السابق: عضو الهيئة العليا للأعلام والعضو المناوب في مجلس الحكم الانتقالي ومستشار رئيس الوزراء العراقي في اول سلطة عراقية بعد الاحتلال وقيادي في الحزب الشيوعي العراقي. العمل قبل الاحتلال, عدة اعمال سياسية ومهنية منها صحفي ومؤسس لراديو تموز في دولة السويد سنة 1996, ومعارض بالمنفى اقام في اوربا واقليم كردستان ابان تسعينيات القرن العشرين عندما كان هذا الاقليم خارج سيطرة الحكومة العراقية آنذاك لتمتعه بالحماية الدولية بعد حرب احتلال الكويت. الاتجاه السياسي: شيوعي, مقيم ويعمل خارج العراق قبل الاحتلال ويقيم حاليا ومنذ الاحتلال في 2003 في العراق محافظة بغداد.

(45) مقابلة ا. خضر خلف شهاب الدليمي العمر (60) سنة النوع ذكر المستوى التعليمي ماجستير في الاعلام يعمل حاليا معاون ثقافي في دائرة العلاقات الثقافة العامة بوزارة الثقافة, صحفي في وزارة الاعلام قبل الاحتلال. الاتجاه السياسي مستقل. يقيم داخل العراق محافظة بغداد قبل وبعد الاحتلال. اجريت المقابلة بمكتبة في دائرة العلاقات الثقافية العامة في منطقة الاسكان ببغداد بتاريخ 2022/2/8.

(46) د. عمار طاهر محمد, اكاديمي. مقابلة اجريت معه في مكتبه بكلية الاعلام/ جامعة بغداد بتاريخ 2022/2/17.العمر: (54) سنة. النوع: ذكر. التحصيل العلمي: دكتوراه في الاعلام. العمل الحالي: عميد كلية الاعلام بجامعة بغداد. العمل السابق: استاذ الصحافة في كلية الاعلام بجامعة بغداد. الاتجاه السياسي: مستقل, مقيم ويعمل داخل العراق محافظة بغداد قبل وبعد الاحتلال.

(47) مقابلة د. سهام حسن علي الشجيري صحفية, واكاديمية. مقابلة اجريت معها بمكتب عمادة كلية الاعلام في جامعة بغداد بتاريخ 2022/2/17.العمر: (58) سنة. النوع: انثى. التحصيل العلمي: دكتوراه في الاعلام. العمل الحالي: رئيس قسم الصحافة في كلية الاعلام بجامعة بغداد وعضو مجلس نقابة الصحفيين العراقيين. العمل السابق: استاذ الصحافة في كلية الاعلام بجامعة بغداد وعضو مجلس نقابة. الاتجاه السياسي: مستقلة, مقيمة وتعمل داخل العراق محافظة بغداد قبل وبعد الاحتلال.

(48) مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(49) مقابلة د. جاسم الحلفي . سبق الاشارة اليها.

(50)مقابلة د. جاسم الحلفي. سبق الاشارة اليها.

(51) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1483)، الذي اعتمد في 22 مايو 2003، بعد أن أشار إلى جميع القرارات السابقة بشأن الحالة بين العراق والكويت، رفع المجلس العقوبات التجارية

المفروضة على العراق (باستثناء حظر الأسلحة) وأنهى برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد صاغت الولايات المتحدة القرار وشاركت في رعايته إسبانيا والمملكة المتحدة؛ وقد وافق عليه 14 عضو من اعضاء مجلس الامن من بين 15 عضوًا, لأن سوريا لم تشارك في التصويت. وسلم مجلس الامن بمسؤوليات والتزامات المملكة المتحدة والولايات المتحدة بوصفهما دولتين قائمتين باحتلال للعراق.

(52) وضح ذلك:

مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(53) اتفق في ذلك:

1- مقابلة د. اكرم فرج الربيعي. سبق الاشارة اليها.
2- مقابلة ا/حسن عبد الله سالم. سبق الاشارة اليها.
3- د. جاسم الحلفي. سبق الاشارة اليها.
4- مقابلة ا. خضر خلف شهاب الدليمي.سبق الاشارة اليها.
5- مقابلة د. عمار طاهر محمد, سبق الاشارة اليها.
6- مقابلة د. سهام حسن علي الشجيري سبق الاشارة اليها.
7- مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(54) اعتمد الباحث على:

1- امر رقم 6 لسلطة الائتلاف في 2003/7/13" اللائحة التنظيمية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة لتأسيس مجلس الحكم العراقي" الوقائع العراقية بالعدد 3978في 2003/8/13.ج1,ص23.
2- امر رقم 6 لسلطة الائتلاف في 2003/7/13" اللائحة التنظيمية الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة لتأسيس مجلس الحكم العراقي" الوقائع العراقية بالعدد 3978في 2003/8/13.ج1,ص23.
3- أزهار صبيح غنتاب الكعبي. مرجع سابق ص75.

(55) اوضح ذلك:

1- مقابلة ا/حسن عبد الله سالم. سبق الاشارة اليها.

(56) اكد ذلك:

1- مقابلة د. جاسم الحلفي. سبق الاشارة اليها

(57) أزهار صبيح غنتاب الكعبي. مرجع سابق. ص68.

(58) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. في 2004/1/1م.جريدة الوقائع العراقية العدد(3981) في 2003/12/31.ص96.

(59) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. في 2004/1/1م.جريدة الوقائع العراقية العدد(3981) في 2003/12/31.ص96.

((60)) د. ناظم نواف إبراهيم، مرجع سابق, ص258.

(61) اوضح ذلك:

1- مقابلة د. عمار طاهر محمد, سبق الاشارة اليها.
2- مقابلة ا/حسن عبد الله سالم. سبق الاشارة اليها.

(62) اتفق في ذلك:

1- مقابلة د. اكرم فرج الربيعي. سبق الاشارة اليها.
2- مقابلة ا/حسن عبد الله سالم. سبق الاشارة اليها.
3- مقابلة د. جاسم الحلفي. سبق الاشارة اليها.
4- مقابلة ا. خضر خلف شهاب الدليمي.سبق الاشارة اليها.

5- مقابلة د. عمار طاهر محمد, سبق الاشارة اليها.
6- مقابلة د. سهام حسن علي الشجيري سبق الاشارة اليها.
7- مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(63) اعتمد الباحث على:
1- عبـد العظيـم جبـر حافـظ.2007. التحول الديموقراطي في العراق الواقع والمستقبل. رسالة ماجستير مقدمة لقسم النظم السياسية والسياسات العامة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين.ص118.
2- دستور جمهورية العراق.2005/12/28.جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4012في 2005/12/28. ص1.
3- عبـد العظيـم جبـر حافـظ. مرجع سابق.

(64) اتفق في ذلك:
اتفق في ذلك:
1- مقابلة د. اكرم فرج الربيعي. سبق الاشارة اليها.
2- مقابلة ا/حسن عبد الله سالم. سبق الاشارة اليها.
3- مقابلة د. جاسم الحلفي. سبق الاشارة اليها.
4- مقابلة ا. خضر خلف شهاب الدليمي. سبق الاشارة اليها.
5- مقابلة د. عمار طاهر محمد, سبق الاشارة اليها.
6- مقابلة د. سهام حسن علي الشجيري سبق الاشارة اليها.
7- مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(65) اشار الى ذلك:
1- مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.
2- مقابلة د. عمار طاهر محمد, سبق الاشارة اليها.

(66) اتفق في ذلك:
1- مقابلة د. اكرم فرج الربيعي. سبق الاشارة اليها.
2- مقابلة ا/حسن عبد الله سالم. سبق الاشارة اليها.
3- مقابلة د. جاسم الحلفي. سبق الاشارة اليها.
4- مقابلة ا. خضر خلف شهاب الدليمي. سبق الاشارة اليها.
5- مقابلة د. عمار طاهر محمد, سبق الاشارة اليها.
6- مقابلة د. سهام حسن علي الشجيري سبق الاشارة اليها.
7- مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.

(67) اوضح ذلك:
1- مقابلة د. محمود عزو حمدو. سبق الاشارة اليها.